السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا في اطار تداعيات الازمة المراكشية الثانية، ومشكلة الالزاس واللورين

م.م. كوثر رشيد عبيد الفتلاوي
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ
أ.د. علي هادي عباس المهداوي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

French policy towards Germany in the context of the repercussions of the second Caucasian, and the problem of Alsace and the crisis

Assistant. Kawther Rashid Obaid Al-Fatlawy
University of Babylon / College of Basic Education - Department of History
Prof .Dr.Ali Hadi Abass AL-Mahdawi
University of Babylon/ College of Education for Human Sciences
Emai: Kawtharalfatlawy@Yahoo.com

Abstract;

After Poincaré assumed the presidency of the Council of Ministers and the Ministry of Foreign Affairs in 1912, he proceeded to make administrative arrangements in the French Ministry of Foreign Affairs, which he believed were necessary to leave the traditional policy that relies on ambassadors in drawing up French foreign policy, each according to his vision in a country he established, and move to a central policy (semi-dictatorship). In a way that enables him to implement his policy, which he believes in, which is based on the principle of balance of power within the European continent, which makes him able to avoid any possible German attack on France, and to strive for closer diplomatic relations with Russia and Britain. As for the Alsace-Lorraine problem, all efforts to settle it between France and Germany failed because Poincaré believed that Germany was not serious in its intentions, and that its proposals to solve the problem stemmed from its attempts to isolate Russia by forcing France to remain neutral in the event of Germany entering the war with Russia.

Keywords: French politics, Marrakech, Alsace, Lorraine, Poincaré.

الملخص:

بعد تولي بوانكاريه منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية عام 1912، عمد الى أجراء ترتيبات أداريه في وزارة الخارجية الفرنسية يعتقد أنها ضرورية لمغادرة السياسة التقليدية التي تعتمد على السفراء في رسم السياسة الخارجية الفرنسية كلاً حسب رؤيته في بلد أقامته والانتقال الى سياسية مركزية (شبه دكتاتورية) بشكل يمكنه من تنفيذ سياسته التي يؤمن بها وهي تقوم على أساس مبدأ توازن القوى داخل القارة الاوربية مما يجعله قادراً على تفادي أي هجوم الماني محتمل على فرنسا، والسعي الحثيث الى توثيق العلاقات الدبلوماسية مع روسيا وبريطانيا. أما بالنسبة لمشكلة الالزاس واللورين فشلت كل المساعي في تسويتها بين فرنسا والمانيا لان بوانكاريه كان يعتقد أن المانيا غير جادة في نواياها، وأن مقترحاتها لحل المشكلة كانت نابعة من محاولاتها في عزل روسيا من خلال حمل فرنسا على التزام الحياد في حالة دخول المانيا الحرب مع روسيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية، المراكشية، الإلزاس، اللورين، بوانكاريه.

المقدمة:

شكل تولي بوانكاريه منصب وزارة الخارجية الفرنسية عام 1912 انعطافه كبيرة في سياستها الخارجية ازاء المانيا بسبب المخاوف الفرنسية من احتمالية قيام الحكومة الالمانية بمهاجمتها ، لذلك بذلت فرنسا جهود حثيثة لتوثيق علاقاتها الدبلوماسية مع كل من روسيا وبريطانيا من أجل المحافظة على توازن ميزان القوى الاوربي.

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الاول السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا في اطار تداعيات الازمة المراكشية الثانية، وسلطنا الضوء في المبحث الثاني بوانكاريه و سياسته تجاه الالزاس واللورين، وخلص الباحث الى أهم الاستنتاجات التي توصل اليها وقد ضمنها في الخاتمة.

المبحث الاول: السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا في اطار تداعيات الازمة المراكشية الثانية

كانت العقبة الرئيسة امام تحسن العلاقات الفرنسية–الالمانية، هي معاهدة السلام التي وقعت في مدينة فرانكفورت في العاشر من أيار عام 1871، على أثر الحرب البروسية– الفرنسية، والتي بموجبها حصلت الامبراطورية الالمانية على اقليم الالزاس واللورين[1]، وعلى هذا الاساس يمكن وصف الموقف الفرنسي الدبلوماسي تجاه المانيا خلال المدة الزمنية بين عامي (1871–1914) بالمتذبذب، إذ يعتمد على من تولى السلطة في فرنسا، وموقف الحكومة الالمانية من ذلك، في بداية الامر ، كانت سياسة بسمارك تهديدية لكنها تحولت الى اكثر تصالحية بعد عام 1885، بفضل وتشجيع الجمهوريين الفرنسيين الذين يؤيدون السياسة السلمية في التعامل مع المانيا، ألا أن وصول الجنرال الفرنسي جورج ارنست بولانجيه Georges Ernest Boulanger الى وزارة الحربية ودعوته الى القومية العدوانية التي تعارض السياسة الالمانية وتدعو الى الانتقام لهزيمة الحرب الفرنسية – البروسية عام 1871، وبذلك انهى حالة الانفراج في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكنها عادت الى وضعها الطبيعي مرة ثانية عام 1894 ، واستمرت حالة التقارب في العلاقات الفرنسية – الالمانية سبع سنوات، ثم تعرضت الى انتكاسة شديدة، بعد تقلد ثيوفيل ديلكاسيه

---

[1] **الالزاس واللورين:** وتسمى باللغة الالمانية بـ (Reichsland of Elsass-Lothringen) وتعني الاراضي الامبراطورية، وهي أقليم يتكون من مقاطعتين تحده من الشمال إمارة لوكسمبورغ، ومن الجنوب دولة سويسرا، ومن الشرق مجرى نهر الراين، تبلغ مساحة الاقليم (5605) ميل مربع ، وعدد سكانه (1,898,376)، استولت عليه المانيا من فرنسا عام 1871، بعد انتصارها في الحرب البروسية – الفرنسية ، بوصفه أرضاً المانية مغتصبة، وفي ظل الحكم الالماني تم تقسيم الاقليم الى ثلاث مقاطعات هي: لورين، الالزاس العلوي، الالزاس السفلي، ومركزها ستراسبورغ ، يحكمها محافظ ، وبموجب قانون الحادي والثلاثين من آذار 1911، تم منح مقاطعتي الالزاس واللوين دستوراً ، واعطى حق التمثيل لثلاثة نواب في البرلمان الالماني، وبعد هدنة الحرب العالمية الاولى، استرجعت القوات الفرنسية الاقليم بموجب مرسوم صادر في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 1918، وتولى ادارتها ضباط فرنسيون عينوا من قبل الحكومة الفرنسية ، لكن بعد هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية احتل الالمان الاقليم مرة أخرى عام 1940، ثم بعد ذلك استولى عليه الحلفاء في عام 1944، وضم مجدداً الى فرنسا بعد استسلام المانيا في الحرب، وقامت باستبدال الاسم التاريخي للإقليم من خلال تقسيمه الى ثلاث مقاطعات أسمتها: الموزل، الراين الاعلى ، الراين الادنى. ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol. 1, Bombay, 1934, pp. 79-80;

عطية الله، أحمد ، القاموس السياسي، ط3، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1968)، ص105.

Théophile Delcassé[1] (28 حزيران 1898–6 حزيران 1906) منصب وزارة الخارجية[2]، مع أن التنافس الفرنسي الألماني هو السبب الرئيس لنشوء نظامي التحالف المتعارضين في أوروبا فإن فرنسا والمانيا لم يكن بينهما عداء متواصل، بل ان العدو التقليدي لفرنسا كانت بريطانيا ، لكن الوضع اختلف تماماً بعد توقيع الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام 1904[3]، اذ تميزت هذه المرحلة في تاريخ العلاقات الفرنسية– الالمانية بنشوب ازمة سياسية بين الطرفين ، على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، وتم خفض حدة التوتر القائم بشكل مؤقت في علاقاتهما الدبلوماسية،[4] بعد ذلك تحاشت فرنسا الدخول في نزاعات مباشرة مع المانيا في المغرب، وحاولت استمالتها من طريق التعاون في المجال الاقتصادي، لحملها على الاعتراف بالمصالح الفرنسية بالمغرب تدريجياً[5].

شهدت العلاقات الفرنسية – الالمانية انفراجا، بعد توقيع الطرفين اتفاق التاسع من شباط عام 1909[6]، في برلين الخاص بشأن المغرب، ويعرف بـ (ميثاق المغرب) الذي رسخ نفوذا سياسياً خاصاً لفرنسا ، وتعهد فيه كل طرف باحترام المصالح الاقتصادية للطرف الاخر، وبموجب هذا الاتفاق اعترفت الحكومة الالمانية بالهيمنة السياسية الفرنسية على المغرب مقابل الحرية الاقتصادية الدول جميعها على قدم المساواة، الا ان العلاقات بين الطرفين تدهورت مرة اخرى، واخذت الاحداث تشير الى احتمالية نشوب حرب وشيكة بين البلدين حول المغرب ، بعد المساعي الالمانية للحصول على امتيازات اقتصادية من السلطان المغربي عبد الحفيظ بن الحسن الاول (1908–1912) ، الذي فرضت الحكومة الفرنسية عليه اتفاقاً عام 1910[7].

---

[1] ثيوفيل ديلكاسيه (1852–1923) : سياسي فرنسي، انتخب عضواً في البرلمان الفرنسي عام 1889، وشغل مناصب عدة منها: وزير المستعمرات الفرنسية في الاعوام (1893–1895) ، ووزير الخارجية في عام 1898، وزير البحرية في المدة (1911–1913).ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol. 3,(London, 1966), P. 972.

[2] John F.V. Keiger, France and the origins of the first war,(macmillan press LTD, London, 1983), P. 68.

(3) C.Richard, A short history of modern Bulgaria, (Cambridge University, Press,1987), p. 62.

[4]R.Francis. Ch.Allen,The origins of world war1,(Didactic paress.2014).p.288.

[5]سيمو، بهيجة ، العلاقات المغربية الايطالية 1869–1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، (مطبعة النجاح ،الدار البيضاء ، 2003)، ص362.

Simo, Bahija, Moroccan–Italian Relations 1869–1912, Publications of the Moroccan Committee for Military History, (Al–Najah Press, Casablanca, 2003), p. 362..

[6]غالب، غالب باقر محمد ، المغرب في السياسات الاوربية 1856–1930، مجلة ابحاث البصرة، جامعة البصرة كلية التربية العدد (11)،ج2 ، تموز 1995، ص47.

Ghaleb, Ghaleb Baqir Muhammad, Morocco in European Politics 1856–1930, Basra Research Journal, University of Basra, College of Education, Issue (11), Volume 2, July 1995, pg. 47

[1] بموجب اتفاق 1910، اجبر السلطان عبد الحفيظ، على الاعتراف بالمكاسب الفرنسية التي تحققت في الشاوية ووجده، ومنحته قرضاً مالياً اتاح لها السيطرة على مقدرات البلد الاقتصادية ، والجيش المغربي بالتعاون مع اسبانيا.ينظر: عمر بوزيان، علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين (1845–1912)، ج1، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، (د.ت)، ص 267–268؛ داهش، محمد علي ، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903–1927، (دار الكتب العلمية، لبنان، 2010)، ص22.

أدى ذلك الاتفاق الى حصول حوادث في مدينة فاس 1911، اذ اعترضت القبائل المغربية على هذا التدخل وانصياع السلطان عبد الحفيظ للأطماع الاجنبية عامة والفرنسية والاسبانية خاصة، فاتخذت فرنسا ذلك ذريعة للتدخل في المغرب، بعد ان وافقت على طلب الحكومة المغربية بأرسال حملة عسكرية فرنسية لتأديب القبائل الثائرة، وتمكنت القوات الفرنسية من احتلال العاصمة المغربية فاس في الحادي والعشرين من ايار 1911 [1]. لذا احتجت الحكومة الالمانية على التدخل العسكري الفرنسي بشدة ، بسبب خرقها بنود اتفاقية الجزيرة الخضراء[2].

وعلى اساس ذلك، جرت مناقشات غير رسمية بين وزير الخارجية الألماني ألفريد فون كيدرلن ويتشر Alfred von Kiderlen-Waechter[3] (27 حزيران 1910-30 كانون الاول 1912) والسفير الفرنسي في برلين جولز كامبون Jules Cambon (1907-1914) في مدينة كيسينجن Kissingen الالمانية خلال المدة (20-21) حزيران من العام نفسه ، اوضح فيها كامبون ان الحكومة الفرنسية ليس باستطاعتها منح المانيا دوراً سياسيا او اقليميا في المغرب بسبب ضغط الرأي العام الفرنسي، وكان رد السفير الالماني واضحاً، وهو أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار الرأي العام الالماني الداعم لمصالح بلاده في المغرب ، لاسيما وان المؤسسات الصناعية والتجارية الالمانية عبرت عن استيائها للطريقة التي اهملت فرنسا بها تنفيذ بنود اتفاق 1909 آنف الذكر، وان الحكومة الالمانية حتماً ستشاطرهم هذا الاستياء[4].

استقبل وزير الخارجية الفرنسي جاستن جيرما كازيمير دي سلفا Justin Germain Casimir de Selves [5](26 حزيران 1911-9 كانون الثاني 1912) السفير الالماني فون شوين في باريس في الاول من تموز

---

[1] المصد نفسه، ص22.

[2] G.Imanuel,German foreign policy 1871-1914,(London,2008),p.137.

[3]() ألفريد فون كيدرلن ويتشر (1852-1912): دبلوماسي وسياسي الماني ولد في مدينة شتوتغارت الالمانية درس القانون، شارك في الحرب البروسية الفرنسية(1870-1871)، أنضم الى وزارة الخارجية عام 1879، بعد بضع اعوام كسب ثقة الامبراطور الالماني ورافقه افي رحلاته الى روسيا والسويد والدانمارك ،وعمل دبلوماسياً في سانت بطرسبورغ وباريس والقسطنطينية ،وسفيراً في الدنمارك للمدة من(1895-1896)، ثم أنتقل الى رومانيا حيث قضى عشر أعوام في العاصمة بوخارست أكتسب خلالها خبرة سياسية كبيرة بشؤون أوربا الشرقية، تولى وزارة الخارجية الالمانية عام 1910، ساهم في المفاوضات المطولة مع االتحالف الثلاثي التي اجراها المستشار الالماني بثمان مع اطراف التحالف، وتعرض الى انتقادات داخلية وخارجية في أزمة أغادير بعد قيامه بأرسال سفينة البانثر أدت الى توتر العلاقات الالمانية مع بريطانيا أيضاً، كما أجرى مفاوضات مع رئيس الوراء الفرنسي كايو والتي انتهت بعد ذلك بتوقيع اتفاقية تشرين الثاني عام 1911 حصلت المانيا على شريط في الكونغو الفرنسية مقابل حصول فرنسا على المغرب.

https://stringfixer-com.translate.goog/ar/Alfred_von_Kiderlen-Waechter,

ألفريد فون كيدرلن ويتشر.

[4] مهدي، اناس حمزة ، موقف المانيا من ازمة اغادير 1911 دراسة وثائقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بابل ، كلية التربية،2003، ص74.

Mahdi, Inas Hamza, Germany's position on the Agadir crisis 1911, a documentary study, published Master's thesis, Babylon University, College of Education, 2003, p. 74.

[5] جاستن جيرما كازيمير دي سلفا (1848-1934): ضابط وسياسي فرنسي ، ولد في مدينة تولوز في التاسع عشر من تموز عام1848 ، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مقاطعة تاران وغارون التي تقع في جنوب غرب فرنسا عام1909، عين وزيراً للخارجية عام1911، وقدم استقالته في العام التالي، وشغل منصب رئيس مجلس النواب خلال المدة (1924-1927)، توفي في الثاني عشر من كانون الثاني عام1933.

1911، لتسليمه المذكرة الآتية:" **بعض المقيمين في جنوب المغرب ، وخصوصاً في اغادير والمناطق المحيطة بها شعروا بالقلق من تهديد بعض القبائل المتمردة في هذه البلاد، على ما يبدو انها امتدت الى اجزاء واسعة اخرى، وهؤلاء المقيمون قدموا طلباً الى حكومة الامبراطور يطلبون حماية ارواحهم وممتلكاتهم، وبناء على طلبهم، قررت الحكومة ارسال سفينة حربية الى ميناء اغادير لتقديم المساعدة والاغاثة اذا لزم الامر ، وكذلك حماية المصالح الالمانية التي تشاركها فيها دول اخرى، وبمجرد ان تعود الامور في المغرب الى حالتها الهادئة ، يتعين على الطراد المسؤول عن هذه المهمة الوقائية مغادرة ميناء اغادير**"[1] طلب السفير الالماني ايضاً في أثناء تسليم المذكرة اجراء محادثات ثنائية حول الوضع الجديد في المغرب في غضون مدة قصيرة ، واكد انه **لا يهتم بمعرفة ما اذا كان ارسال السفينة الحربية الالمانية الى اغادير متوافقا مع اتفاق الجزيرة الخضراء او على العكس من ذلك ،لأن هذا الاتفاق حسب وجهة النظر الالمانية تعرض الى خروقات كثيرة من قبل فرنسا**، واوضح ايضاً السفير الالماني قدر تعلق الامر في المغرب فإن الراي العام الالماني يشعر بالتوتر الشديد، لذلك **قررت الحكومة الامبراطورية ارسال سفينة حربية الى اغادير، ويجب ان لا يؤثر هذا الاجراء الاحترازي على العلاقات الثنائية بين البلدين، والذي يهدف الى حماية ارواح وممتلكات الرعايا الالمان، وطلب من دي سلفا ان إلا يتأثر قرار الحكومة الفرنسية بالرأي العام، كما عبر الوزير الفرنسي عن قناعته بجدوى الحوار حول المسألة المغربية، لكنه في الوقت نفسه يشعر بالأسف الشديد اتجاه قرار الحكومة الالمانية بارسال السفينة الحربية الى اغادير، وذلك بسبب ان الرأي العام الفرنسي يتابع عن كثب المسألة المغربية وسيكون من الصعوبة بمكان اقناعه بإجراء الحكومة الالمانية بعد هذا العمل الاستفزازي**" [2].

اتخذت الحكومة الالمانية من التدخل الفرنسي في فاس ذريعة للاحتجاج على فرنسا، اذ عدته خرقاً لقانون الجزيرة الخضراء، واوضح وزير الخارجية الالماني في لقائه مع السفير البلجيكي في برلين البارون بانيسBanyans هذا المعنى" ... **انني شكرت السماء عندما علمت بمظاهرات فاس لأنها كانت انتهاك صارخ لقانون الجزيرة وهذا ما يعطي ذريعة لنا في المغرب في حرية التصرف**" [3].وقد اكد السفير الالماني في باريس فون شوين في كتابة الموسوم مذكرات السفير The Memoires of an Ambassador :" **ان التقرير الذي قدمته الحكومة الفرنسية بشأن احتلال فاس لم يكن مقنعا لنا، وان الدوافع وراء هذا الاجراء معروفة لدينا, ومن هنا شعرت الحكومة الالمانية انها مضطرة للاحتجاج**"[4].

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.418,De Selves aux Represents diplomatics de la Republique Francais a Londres, Saint-Petersbourg, Madrid,Berlin ,Vienne, Tanger.Paris,1 Juliet 1911 , PP.386-387.

(2)سيمو، بهيجة ، المصدر السابق، ص363.

D.D.F.(1910-1912).(Affaires Du Maroc).Tome: V,VI, No,418,De Selves aux Represents diplomatics de la Republique Francais a Londres, Saint-Petersbourg, Madrid,Berlin,Vienne,Tanger.Paris, 1 Juillet 1911 , PP. 386-387.

(3) S. H.Graham, France Foreign Policy from Fashods To Serajevo(1898-1914),(The Century co. New York, 1921), P.29.

(4)S.Freiherr Von, The Memoirs Of An Ambassador,(G. Allen and Unwin,London, 1922), P.145.

اقترح وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا على حكومته ارسال سفينة حربية فرنسية الى ميناء موغادور Mogador، الا ان وزير البحرية الفرنسي ديلكاسيه اعترض على هذا المقترح بدعوى ان المسألة المغربية لا تخص فرنسا والمانيا فحسب، بل هي مسألة فرنسية بريطانية قبل كل شيء، يجب التفاهم المسبق مع بريطانيا قبل اتخاذ اي قرار بشأن المغرب، وبناء على ذلك، وتحدث السفير الفرنسي في لندن بول كامبون Paul Cambon (1898–1920) مع وكيل وزارة الخارجية البريطاني آرثر نيكولسون Arthur Nicolson(1910–1916)، فأكد الاخير على ضرورة ارسال سفينة انكليزية الى اغادير وقال:" **ان الحكومة الانكليزية سوف تصمم موقفها وقرارها بشأن المغرب وفقاً لقرار الحكومة الفرنسية**"[1].

وصل الطراد الالماني الى ميناء اغادير في الثاني من تموز 1911، وفي اليوم الرابع من تموز من العام ذاته ، قرر جوزيف كايو Joseph Caillaux (27 حزيران 1911–11 كانون الثاني 1912) رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وكالة[2] عن دي سلفا الذي كان يتواجد في لاهاي ،التأثير في احداث مفاوضات مع المانيا، وأجرى محادثات مطولة مع رئيس البنك الالماني دي كوينر De Gwinner في باريس، وهو عضو مجلس اللوردات في بروسيا، والصديق الشخصي للإمبراطور وليم الثاني Wilhelm II(1888–1918)، واعتقد كايو انه بالإمكان حل موضوع اغادير من خلال هذا الشخص، فضلاً عن ذلك علاقاته الشخصية مع بعض اصحاب رؤوس الأموال الالمان ، قد حسنت من موقفه في التأثير في القرار الالماني، لذا طلب كايو من السفير الفرنسي في لندن بول كامبون ان يتوقف عن مطالبة مجلس الوزراء الانكليزي بارسال طراد الى اغادير، ويبلغ الجانب البريطاني بتخلي فرنسا عن أية مظاهرة بحرية، علما ان مجلس الوزراء البريطاني صوت ضد ارسال سفينة بحرية الى اغادير بعد اجتماع مجلس الوزراء صباح الرابع من تموز عام 1911، لأن ذلك يضع المصالح البريطانية على المحك، ومن الجدير بالذكر ان دي سلفا احتج من لاهاي ضد القرار الذي اتخذه كايو في غيابه لأنه يخالف رأيه الذي اتخذه قبل مغادرته، لكن احتجاجه ولد ميتاً وانتهى في الرابع من تموز من العام ذاته[3] .

استأنفت المفاوضات الفرنسية الالمانية في التاسع من تموز 1911، واستمرت اربعة اشهر[4]، سعى من خلالها الامبراطور الالماني وليم الثاني ووزير الخارجية كيدرلن الى الحصول على تعويض مقابل الانسحاب من

---

[1] A.Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D`Agadir",(Felix, Paris, 1917), p.29.

[2] في يوم الاثنين المصادف الثالث من تموز وفي تمام الساعة الثالثة بعد الظهر سافر رئيس الجمهورية ارماند فاليريه Armand Fallieres، برفقة السيد دي سلفا وزير الخارجية الى امستردام عبر البحر على متن السفينة الحربية المدرعة ادكار كونت Edgar Quinet ، لذا صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعيين رئيس الوزراء كايو في منصب وزير الخارجية وكالة.

L`Echo do Paris, " Le President en Holland" ,No :9830,3 Juillet 1911; ;hd,A.Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D`Agadir", Felix, Paris, 1917, p.34.

[3] Pierre Albin,La Querelle Franco-allemande "Le Coup D`Agadir", Felix,Paris, 1917, pp.39-42.

[4] حسن، شامل عناد ، العلاقات الفرنسية– الالمانية ما بين الحربين العالميتين، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد ، كلية الآداب، 2011، ص45.

( )Hassan, Shamil Inad, French–German Relations between the World Wars, PhD thesis in Modern History, University of Baghdad, College of Arts, 2011, p. 45.

المغرب[1]. وقد تفاوض وزير الخارجية الالماني مع رئيس الوزراء الفرنسي جوزيف كايو لإنجاز هذا السعي، وفي الخامس عشر من تموز 1911 ، طالب كيدرلن بتخلي فرنسا عن كامل الكونغو الفرنسية ثمناً لقبول المانيا السيطرة الفرنسية على المغرب[2]. وبعد يومين رفض كايو هذا الطلب ، وأراد الامبراطور وليم الثاني التراجع عن مطلبه خوفا من الدعم البريطاني لفرنسا ، مع ذلك استمر وزير الخارجية كيدرلن في ممارسة سياسته التي كان غرضها الوحيد الحصول على امتياز استعماري، وفي الحادي والعشرين من تموز 1911، اعلن وزير الخزانة البريطاني لويد جورج Loyd George(1909-1911)، ان بريطانيا ستدعم فرنسا بالكامل في وجه التهديد الالماني[3]. هذا الأمر أدى الى شعور الشعب الالماني بالإهانة ، وبدأت الاستعدادات العسكرية الفرنسية والالمانية والبريطانية ترقباً للصدام المسلح، وبغية تهدئة الأوضاع جرت مفاوضات مطولة بين كيدرلن وجولز كامبون لم تفضِ الى نتيجة، حتى ان الاخير شعر ان الحرب تلوح في الأفق، في بداية شهر ايلول من العام ذاته، اخذ المواطنون يسحبون ايداعاتهم من المصارف ،وبدأ سوق تبادل الاسهم في بورصة برلين بالتدهور، مما اضطر المانيا الى مواصلة المفاوضات[4].

طلب وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا من الممثلين الدبلوماسيين بشكل عاجل وخطي رسمياً، في الثالث من تشرين الثاني 1911، اخطار حكومات البلدان التي يقيمون فيها: لندن، بروكسل، ستوكهولم، سان بطرسبورغ، فينا، روما ،مدريد ، سويسرا، واشنطن ، بأن الاتفاقية التي يتم التفاوض بشأنها مع المانيا لتحديد حدود ممتلكات فرنسا في غرب أفريقيا ، مقابل نشر القوات الفرنسية في المغرب قد تم تهيئتها[5].

ابلغ السفير الفرنسي في المانيا جول كامبون وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي سلفا في الرابع من تشرين الثاني ، باستقالة وزير المستعمرات الالماني دي لنكويست Lindequist(1910-1911)، وحل محله سويف Soif، وهو يشغل منصب محافظ ساموSamoa، ونشرت للأخير مقالة غير رسمية قاسية في صحيفة كولونيا الالمانيةLa Gazett De Colgne ، وعلى اثرها ستكون المناقشة في الرايخشتاغ حول الاتفاقية تتسم بالقوة ، ومن المرجح ان الرايخشتاغ، يرفض الاتفاقية الفرنسية الالمانية اذا طلب التصويت عليها[6]، ثم قام جولز بارسال تلغراف من برلين يتضمن المقالة وترجمتها ومما جاء فيها:" **لا يوجد مثال في تاريخ الادارة الالمانية مثل ما حدث لنا امس، في الوقت الذي تتفاوض فيه الحكومة الامبراطورية متمثلةً بمستشار الامبراطور مع فرنسا، الذي يميل الى اخذ منطقة الكونغو الفرنسية، فإن الادارة الاستعمارية تتعارض مع هذه السياسة ومما يزيد من حدة هذا التناقض ... ان احد موظفي المكتب الاستعماري قد استقال بخصوص هذا الوضع...وظهرت الاساءة في الصحافة موجهة بوضوح ضد سياسة المستشار، إذ بذلت محاولات في الصحافة وهي على ما يبدو بدفع من حاشية المكتب الاستعماري...فمن الحقائق المدهشة ان مكتب المستعمرات كان يوجه انتقادات علناً ضد سياسة الامبراطور في نفس اللحظة التي تم فيها ابرام الاتفاق المعني. كل هذا يدل على جهل بواجبات المسؤول**

---

[1]G. Imanuel, German foreign policy 1871-1914,(Routledge, 1979), p.134.
[2]R.Norman, Great power Diplomacy 1814-1914 ,(Graw Hill, 1992), p. 420.
[3]Y.William, German Diplomatic Relations 1871-1945,(New York, 2006), p. 127.
[4] حسن ، المصدر السابق، ص46.
( )Hassan, the previous source, p. 46.
[5] D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.1, De Selves a Representaions Diplomatiques de France, Londre,Bruxelles,LA Haye,Stockholm, Petersbourg, Vienne,Rome, Madrid, Lisbonne, Washington, 3 november 1911, p.1.
[6] D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 2, Jules Cambon a de Selves, 4 november1911 , p.2.

المرؤوس تجاه مستشار الامبراطورية، ان من حق هؤلاء الموظفين المدنيين ان يتركوا وظائفهم عندما لا يوافقون على السياسة المتبعة من الجهات العليا، ولكن من غير المقبول ان يقوم المكتب الاستعماري بالهجوم من الخلف في تحدٍ لأي واجب تقديري، نود ان نقول صراحةً ان السيد دي لنكويست حسب علمنا ليس مذنباً، ولكن هذا لا يمنع بأن يكون مسؤولاً عما حدث في مكتبه"[1].

طلب دي سلفا من السفير الفرنسي في برلين بتاريخ الرابع من تشرين الثاني 1911 ، ان يبلغ الحكومة الالمانية وبإصرار على سحب الطراد الحربي من اغادير قبل مناقشة مسألة المغرب في البرلمان الفرنسي بقوله: " **يجب عليك ان تصر على الحكومة الالمانية باستدعاء الطراد في اسرع وقت ممكن**"[2], لذا فاتح جولز كامبون المستشار الالماني فون بيثمان هولينغ Von Bethmann Hollweg (14 تموز 1909–13 حزيران 1917)، حول انسحاب البانثر، فأجابه " **ان هذا القرار سيكون بيد الرايخشتاغ، بعد احداث الامس[استقالة دي لنكويست] من وزارة المستعمرات...ان الرايخشتاغ لا يقبل بتفاقم الامور وان الامر الذي طلبته سوف يحصل**"، وطلب من السفير الفرنسي الانتظار بضعة ايام حتى يكون التوقيت اكثر ملائمة[3].

تم توقيع الاتفاقية الفرنسية الالمانية في الرابع من تشرين الثاني عام 1912 المتعلقة بالمغرب والتبادلات الاقليمية في افريقيا الاستوائية[4]، وطلب وزير الخارجية الفرنسي من بن غبريط[5] ، اشعار المملكة الشريفية، مبيناً حرص الجمهورية الفرنسية في الحصول على موافقة السلطان عبد الحفيظ على الاتفاقية قبل تصديق البرلمان الفرنسي عليها[6].

اخذت بعض الصحف الفرنسية توجه انتقاداتها بقوة بعد التوقيع على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني، ومنها صحيفة لو فيغارو الفرنسية Le Figaro حيث انتقد الكاتب بودير Baudair، الاتفاقية في مقالته الموسومة "الكونغو البلجيكية والاتفاق الفرنسي الالماني" المنشورة في الخامس من تشرين الثاني 1911، مبيناً: " **لا تحظى الاتفاقية الفرنسية الالمانية بشرف نشرها في اعمدة الصحف ولا التحدث عنها في منصة البرلمان , لأنها**

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, ,No. 4 Jules Cambon a de Selves, 4 November1911, ,paris,1936, p.3.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Premier, No 5,de Selves a Jules Cambon, 4 November1911,paris,1936, , p.4.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 6,Jules Cambon a de Selves, 4 november 1911, paris, 1936 , p.4.

(4) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 3,Jules Cambon a de Selves, 4 november 1911, ,paris,1936 , p.2.

(5) قدور بن غبريط (1868–1954): ويسمى عبد القادر بن غبريط أيضا تعد عائلته من اعيان تلمسان الجزائرية اكمل دراسته الثانوية العاصمة وفي جامعة القرويين في فاس بدأ حياته المهنية في مجال القضاء، عمل في عام1892 مترجم مساعد في اللجنة الفرنسية في طنجة ودخل رسمياً في اطار وزارة الخارجية الفرنسية، تولى منصب رئيس المفوضية الفرنسية في طنجة خلال المدة(1900–1901)، ثم عمل بصفة مترجم لدى المفوضية الفرنسية في طنجة وكان يحظى بثقة السلطان عبد الحفيظ وأضطلع بدور الترجمة في المفاوضات بين السلطان المغربي والسفير الفرنسي يوجين رينو في القصر في القصر الملكي والتي انتهت بتوقيع معاهدة فاس التي أقرت الحماية الفرنسية على المغرب، توفى في الرابع والعشرين عام1954.

https://www.wikiwand.com

(6) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.7,de Selves to aux Representations Diplomatiques A Tanger et A Fez, 4 november 1911,paris,1936, p.4.

احتوت على محادثات سرية، حيث تم التعبير عن الآراء بشكل سري، أؤكد باننا اعطينا الكثير ,وما قدمناه قد اعطى بطريقة او بأخرى مسوغاً لقيام حرب في المستقبل، بناءً على ذلك جاءت مخاوف الكاتب بودير بعد تصريح المستشار الالماني ثيوبالد فون بيثمان هولفيغ Theobald von Bethmann Hollweg (14 تموز 1909–13 تموز 1917):" **نحن في المغرب لم نعطِ شيئا اكثر مما اخذنا". ومن ثم فإن التعويضات الكونغولية كانت ستمنح لألمانيا مقابل لاشيء في المغرب**"[1].

من جانب آخر، هاجمت الصحف الالمانية الاتفاقية ووزير المستعمرات ومنها صحيفة لو برلينر تاجبلات Le Berliner Tageblatt الالمانية، اذ بينت عدم امكانية التحدث عن المساواة في الضمانات الاقتصادية في المغرب ، لأن ادارة الشركات الكبرى كانت مقصورة على الدولة المغربية وبالتالي فإن المستفيدة من ذلك هي فرنسا، مرة اخرى، ويبدو ان فرنسا قد حققت النصر لأنه في غضون بضع سنوات سوف تختفي السلطات القنصلية، مما سيفتح المجال واسعاً امام القنصليات الفرنسية[2].

ثارت الطريقة التي تعامل بها رئيس الوزراء الفرنسي كايو في مفاوضاته مع المانيا حول مسألة المغرب الشكوك حوله، فضلاً عن استغلاله جهل دي سلفا بالطرائق الدبلوماسية، ولم تكن لديه أية خلفية عن المسألة المغربية وغير قادر على التعامل مع هذا الموقف، لذا اخذ ينصاع لأوامر كايو، الذي كان متأثراً ببعض الآراء المناهضة للسياسة المعادية تجاه المانيا ، ومن بينها رأي جان جوريس Jean Jaures عضو الجمعية العمومية الفرنسية ، الذي كان يرى ان الطريقة الوحيدة لتحقيق مصلحة فرنسا تتم عبر كسب ود الجارة المانيا , لإيمانه بأنها ستحصل على ما تريده في نهاية المطاف، ومن ثم لا يوجد مسوغ لدخول حرب لا طائل منها،[3] ومن الآراء الضاغطة ايضاً على كايو بهدف تبني سياسة سلمية تجاه المانيا ، كتابات غوستاف هيرف Gustave Herve مؤسس صحيفة La Guerre Social المعارضة لسياسة الحرب والتسلح الفرنسي ، فقد صرح :"**سوف نقوم بتدمير تعبئتك. اذا ارتكبت جريمة عدم التوصل الى اتفاق بشان المغرب مع المانيا, وبينما انت تنتظر سوف نقوم بتدمير دبلوماسيتك**"[4].

دفع هذا الامر مجلس الشيوخ الفرنسي الى توجيه دعوة لأعضائه، لغرض تعيين لجنة مختصة لفحص ودراسة الاتفاق الفرنسي الالماني، إذ تم انتخاب اعضائها بطريقة التصويت ، فحضر (163) عضواً من مختلف المقاطعات الفرنسية، وبهم اكتمل النصاب القانوني، وتم انتخاب لجنة مؤلفة من(27) عضوا[5]، ضمت رؤساء

---

(1) Le Figaro," Le Congo Belge et L`Accord Franco-Allemand", No:829,5 Movembre 1911.
(2) L`Echo De Parais , 5 November 1911, No:995.
(3)S.Graham H,Op.Cit, P.309.
(4) Le Matin , Mardi 11 Juillet 1911, No: 9996, P.2
(5) نتيجة تصويت مجلس الشيوخ الفرنسي واسماء اللجنة المختصة في فحص ودراسة الاتفاقية الفرنسية– الالمانية كالاتي : حصل ستيفن بيشون S.Pichon على المرتبة الاولى بـ (160) صوتاً، ثم كليمنصو Clemencean ، بتران Peytral، ديفيل Develle ، راتر Ratier ، بوانكاريه poincare` (159) صوت، كريز Crais، سارين Sarrier، ميليس لاكوا Millies-Lacroix، جارلس دوب Ch.Dupuy (158) صوتاً، ريبوت Ribot ، لوز Loze (157) صوتاً، ميلان Meline، جون دوبي J.Dupuy، جيرفس Gervais ، بودين P.Baudin (156) صوتاً، كوريل de Courcel، لامارزيل de Lamarzelle (154) صوتاً، ليون بورجوا L.Bourgeois، دلاكاز de Las-Cases (153) صوتاً، شاتومب Chautemps، استورنيل d`Estournelles (152)صوتاً، مونيس Monis، جابويس Chpuis (151) صوتاً، تروليت Trouillot (150) صوتاً، ستراس P.Srauss (149) صوتاً، داني d`Aunay (148) صوتاً. ينظر:

الوزراء جميعاً و وزراء الخارجية السابقين، واعضاء من مجلس الشيوخ ركزت اللجنة في مهمتها على التحقيق في الاسباب القديمة والحديثة للأزمة الفرنسية الالمانية الاخيرة[1]، مع الاخذ بنظر الاعتبار التحقيق في الاسباب التي دفعت المانيا الى التخلي عن اتفاق عام 1909، في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية والصحافة الالمانية سعداء للغاية بالاعتراف بأهمية هذا الاتفاق حتى شهر ايار . واعتبرت الحكومة الفرنسية اتفاق عام 1909 ،افضل اساس لعملها في المغرب، لذا ستعرض الاتفاقية امام اللجنة بكافة تفاصيلها مع الوثائق الداعمة لذلك، واكدت صحيفة ايكو دي باريس L`Echo De Paris ، في مقالة لها، ان اللجنة تعتزم ايضاً مناقشة الاتفاقية الفرنسية الاسبانية الموقعة في السادس عشر من ايار 1907 الخاصة بالمغرب[2], وكذلك تتناول المحادثات التي سبقت الاتفاق الفرنسي الالماني في العاصمة برلين ومدينة كيسنجين المتعلقة بارسال السفينة البانثر الى ميناء اغادير, ومتابعة المفاوضات التي اعقبتها، والنظر في الاتهامات الموجة ضد رئيس الوزراء الفرنسي جوزيف كايو بسبب مباشرته بالمفاوضات مع المانيا من دون علم وزير خارجيته دي سلفا، وبشكل شخصي وسري مع الحكومة الالمانية , لرغبته في تحقيق تقارب مع المانيا[3] .

اجتمعت اللجنة المشكلة في الثالث والعشرين من كانون الاول 1911 ، برئاسة اليون بارجوا ، وتم اختيار ريمون بوانكاريه Raymond Poincare [4] مقرراً عاماً بالإجماع للجنة الخاصة في مجلس الشيوخ، ونشر الكاتب الفرنسي مارسيل هوتن Marcel Hutin، في صحيفة ايكو دي باريس L`Echo De Paris ، مقالة جاء فيها:"**ان مجلس الشيوخ قرر بالاجماع اختيار ريمون بوانكاريه ... مقرراً للجنة باعتباره الاكثر تأهيلاً ، وقوة سلطته في المجلس، وموهبته في صياغة تقرير المعاهدة الفرنسية الألمانية**"[5]، ويذكر الكاتب الانكليزي جون اف.في. كيجر John F.V.Keiger في السياق ذاته: " **لقد تم ترشيح بوانكاريه لشخصيته، و كفاءته، وقوة سلطته مقررًا بالإجماع للجنة الخاصة في مجلس الشيوخ**"[6].

Le Matin , " Traite` Au Se`nat " , , No: 1016, 23 December 1911.

[1] A. Pierre,La Querelle Franco-allemande"Le Coup D`Agadir",(Felix, Paris, 1917), p. 326.

[2] كانت هذه الاتفاقية موقعة في باريس بين الحكومة الفرنسية ممثلة بستيفن بيشون وزير الخارجية الفرنسية، وليون ديكاستيلو Leondeastillo السفير الاسباني في باريس، بعد ان وجدت الحكومتان ان الدافع المتبادل بينهما هو الرغبة في المساهمة بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على الوضع الاقليمي وحقوق فرنسا واسبانيا في منطقة البحر المتوسط وفي جزء من المحيط الاطلسي الذي يحد سواحل اوربا وافريقيا ،إذ تعهدت الحكومتان بالالتزامات الاتية :" **في حالة وجود ظروف جديدة حسب ما تراه الحكومة الفرنسية مثل تعديل الوضع الاقليمي الحالي سيكون على الحكومة الفرنسية التواصل مع حكومة صاحب الجلالة الكاثوليكية من اجل التشاور واتخاذ التدابير اللازمة**". ينظر:
L`Echo De Paris , No :1000`3, 23 Decembre 1911.

[3] A.Pierre, Op. Cit, pp. 326-327.

[4] ريمون بوانكاريه (1860-1934): رجل قانون وسياسي فرنسي ولد في مدينة بارلي دوك، 20 آب 1860 انتخب نائباً في البرلمان الفرنسي عام 1887، أصبح رئيساً للوزراء في عام 1912، وقام بإعادة تنظيم وزارة الخارجية بشكل يتناسب مع سياسته التي تقوم على مبدأ التوازن، واستطاع تحريرها من الدبلوماسية التقليدية الفردية، شغل منصب رئيس الجمهورية للمدة 1913-1920، ثم عاد وتولى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية للمدة 1922-1924، ثم تسنم منصب رئاسة الوزراء للمدة 1926-1929،توفي في الخامس عشر من تشرين الأول عام 1934 في باريس. ينظر:
Francios Rroth, Raymond Poincare,librairie artheme,Fayard, Paris.2000.

[5] L`Echo De Paris," Le Senat a nomme hier la commission special chargee d`examiner L`Accord Franco-Allemand,M.Bourgeois la Presidera,Aquelles conditions M.Raymond Poincare",No:10000, 23 Decembre 1911.

[6] John F.V.Keiger, France and the origins of the first war Op.Cit, P.46

شعر بوانكاريه بالفخر والاعتزاز لاختياره مقرراً ، وأكد استعداده لقبول المهمة الموكلة إليه بقوله:" **لا أريد أن اتجنب هذه المهمة، وأنا على استعداد لقبول التقارير والاستنتاجات الصادرة من مجلس الشيوخ والتي على أساسها يمكن التخمين**"[1], وأكد بوانكاريه في كلمته في الرابع والعشرين من كانون الاول1911 امام اللجنة المختصة ، على اهمية التمحيص الدقيق بكل تفاصيل الاتفاق مع المانيا,وتحديد موقف فرنسا من علاقتها الخارجية، إذ قال:" **ايها السادة انها مسألة وطنية تحقق الفائدة لبلدنا في المستقبل، دعونا نقوم بعمل مفيد** "، **والذي يتمثل بالآتي:**

1- البحث في اصول هذه المفاوضات.
2- الحصول على معلومات كاملة عن هذه المفاوضات.
3- الفحص بعناية الاتفاق الذي تم التوصل اليه.
4- ما هو موقفنا من المانيا والدول الاخرى؟ وماذا ستكون عواقبه العامة من وجهة النظر السياسية؟.[2]

ولا بد من الإشارة إلى ان بوانكاريه في الاشهر الستة الاخيرة من عام 1911، قد اكتسب معرفة عن وزارة الخارجية من طريقين الاول: في أثناء إعداده دراسة مفصلة عن وزارة الخارجية، قدمها للجنة المالية في مجلس الشيوخ ، والتي ندد فيها بالاضطراب الإداري لوزارة الخارجية الذي وصفه بـ(غير المعقول)، ودعا إلى إعادة تنظيمها ، والثاني: عندما أصبح مقرراً للجنة مجلس الشيوخ التي دعيت الى دراسة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المقترحة[3]، بهذه الروح الحماسية كان سيقود التحقيق في مجلس الشيوخ، على الرغم من ان اللجان البرلمانية ينحصر دورها في مراقبة المسائل الإدارية والمالية دون السياسة الخارجية نفسها، لكن لجنة مجلس الشيوخ المشكلة، اضطرت الى مناقشة الاتفاقية الفرنسية الألمانية، وأُجبِرت على التحقيق في دور وزارة الخارجية، أي بمعنى آخر أنَّ وزارة الخارجية لم يعد لها دور في تضليل اللجنة، بالوثائق غير المهمة، ورفض الولوج إليها[4]. من الجدير بالذكر، كان بوانكاريه يزور وزارة الخارجية بشكل متكرر، اذ اكد رفضه لتنظيماتها وعبر عن عدم محبته لموظفيها، وهذا دفعه إلى التحدث عن انطباعه المؤسف لهذه الوزارة[5].

وبناءً على ما تقدم، حضر كايو ووزير خارجيته الجلسة التي استمرت ثلاث ساعات ونصف وكانت اللجنة عازمة على الدخول في التفاصيل جميعاً ، قال السيد كايو" **الحكومة ليس لديها شي تخفيه، وهي على استعداد لتقديم اي توضيح مرغوب فيه للجنة المنتخبة من قبل مجلس الشيوخ بمناقشة الاتفاق الفرنسي الالماني**". الا ان وزير الخارجية دي سلفا ترك الاهتمام بأعداد الوثائق وتأريخ المفاوضات المختلفة لمناقشتها مع اللجنة لكايو[6] ويتضح من موقف دي سلفا عدم رضاه على الطريقة التي تبناها كايو في ادارة المفاوضات بالشكل الذي لا يخدم المصالح الفرنسية.

---

(1) L`Echo De Paris," Le Senat a nomme hier la commission special chargee d`examiner L`Accord Franco-Allemand,M.Bourgeois la Presidera,Aquelles conditions M.Raymond Poincare", No: 10000. 23 Decembre 1911

(2) L`Echo De Paris, "L`Accord Morogain",No: 10001. 24 Decembre 1911.

(3) L. Georges, Les carnets de Georges Louis, vol. II, Rieder et Cie éditeurs ,(Paris, 1926), p. 125.

(4)K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,PP.46-47.

(5)L.Georges ,Op.Cit,P.125

(6) L`echo de paris," l'accord franco-allemand au senat, M.m Caillaux et de selvas ont commence leurs explications devant la commission", No: 10004.27 December 1911.

وجه ليون بارجوا رئيس اللجنة المشكلة لدراسة اتفاقية الرابع من تشرين الثاني عام 1911رسالة تتضمن دعوة رئيس الوزراء كايو ووزير خارجيته للاستماع الى اقوالهم حول الاتفاقية وما يتعلق بها، وحدد يوم الثلاثاء الموافق الثاني من كانون الثاني من العام ذاته موعداً للجلسة اذا كان ذلك مناسباً له، جاء فيها :" **ان اللجنة المشكلة لدراسة الاتفاق الفرنسي الالماني، تعرب عن رغبتها بالاستماع اليك والى وزير خارجيتك وتتساءل عن اصل الاتفاق الموقع في الرابع من تشرين الثاني 1911 على وجه الخصوص. لماذا وتحت اي ظرف اتبعت سياسة تعديل اتفاقية عام 1909 مع المانيا. وتود اللجنة ان تعرف بأثر رجعي المفاوضات التي اقيمت مع اسبانيا عام 1902، وبعد ذلك الاتفاقية الموقعة مع بريطانيا عام 1904، كما تطلب اللجنة ايضاً ارسال الوثائق التي من المحتمل ان تكون في الكتاب الاصفر وبشكل خاص الوثائق التي تم تبادلها مع سفيرنا في برلين والحكومة الألمانية بخصوص الاتفاقية الفرنسية الألمانية لعام 1909، وكذلك تود اللجنة معرفة التفاصيل المتعلقة بمهمة فاس والمحادثات التي تمت مع مختلف السلطات حول هذا الموضوع، والمراسلات التي تلخص المحادثات قبل ارسال البانثر ومحادثات كيسنجن، وتود اللجنة كذلك المعرفة التامة بالتعليمات المكتوبة التي أعطيت الى سفيرنا في برلين لأجراء المفاوضات التي ادت الى اتفاق الرابع من تشرين الثاني 1911، وبيان كافة الملاحظات حول احتلال اسبانيا للقصر والعرائش..."**[1].

عقدت اللجنة الخاصة في مجلس الشيوخ جلستها في التاسع من كانون الثاني 1912 وجرت مناقشة حادة بين وزير الشؤون الخارجية دي سلفا وعضو مجلس الشيوخ جورج كليمنصو Georges Clemenceau(1902–1920) حول المفاوضات مع المانيا ، وصف فيها كليمنصو رئيس الوزراء كايو بأنه غير جدير بالثقة بعد إجرائه مباحثات سرية مع المانيا بوساطة الالماني ديلانكينDelankin خارج الأطر الدبلوماسية حول قضية المغرب، وتنازله عن مستعمرة الكونغو الفرنسية بأكملها، وطلب من وزير الخارجية عرض المراسلات الدبلوماسية كافة مع السفير الألماني في باريس، مما أوقع دي سلفا في غاية الحَرَج، واجاب قائلاً:" **اني لست مضطراً للإجابة عن اسئلة اللجنة**" وابلغهم بأنه سوف يقدم استقالته[2].

أوضح كايو أمام لجنة مجلس الشيوخ في أثناء مداخلة بيشون احد اعضاء اللجنة ، الظروف التي بموجبها جرت المفاوضات ، والتي ادت الى تنازل فرنسا عن كامل الكونغو وصولاً الى حدود الكاميرون، وأعلن بصوت عال عن طبيعة المفاوضات الفرنسية الالمانية قائلاً:" **ان المفاوضات قد تمت بدون علم وزير الشؤون الخارجية ، واني اعطيكم كلمة شرف ، لم تكن هناك مساومات سياسية أو مالية من اي نوع، ولم تكن هناك مفاوضات خارج الاطر الدبلوماسية**"، وبشكل مفاجئ سأل كليمنصو وزير الخارجية دي سلفا "**هل يمكن لوزير الخارجية ان يخبرنا اذا كانت هناك اي وثائق تثبت ان سفيرنا في برلين اشتكى من تدخل بعض الاشخاص في المفاوضات الفرنسية الالمانية**" امتنع دي سلفا عن الاجابة وحاول رئيس الوزراء الإجابة عوضاً عنه الا ان كليمنصو قاطع كلامه قائلاً:" **السيد رئيس الوزراء اني لا اتحدث اليكم لقد طرحت السؤال على وزير الخارجية**" تردد وزير الخارجية عن الاجابة في بداية الامر لكنه اجاب قائلاً:" **ايها السادة اني عالق بين الاهتمام بالحقيقة، والواجب الذي تحتمه علي وظيفتي**"، لذلك طلب من اللجنة عدم الاجابة عن السؤال الذي وجهه كليمنصو له، وقد ابدى الاخير بأنه لم يكن قانعاً بامتناع دي سلفا عن الاجابة قائلاً:" **قد تكون اجابتك صحيحة او مقنعة لاعضاء**

[1]L`echo de paris," la lettre de M. Boureois a M.Caillaux ce que demande la commission" No:10004. 27 December 1911.
[2]Le matin."m de selves n`est plus ministe", No: 10179, 10 janvier 1912.

اللجنة ولكن بالنسبة لي لا يمكن قبولها، ولا يمكن ارضائي، لا يمكن ارضاء الرجل الذي امامك الا بإظهار الاسرار الخاصة بالمفاوضات" الامر الذي وضع اللجنة بصمت رهيب [1].

كان التناقض الواضح بين كلام كايو الذي اقر بعدم وجود مفاوضات سياسية او مالية، وشهادة وزير خارجيته التي يكتنفها الغموض وأثارت الدهشة والاستغراب لأعضاء اللجنة، وفي خضم هذا الانزعاج تقرر تأجيل الجلسة الى اليوم التالي، وفي هذه الاثناء انتقل دي سلفا ورئيس وزرائه كايو، وكليمنصو الى غرفة مخصصة للوزراء داخل مجلس الشيوخ وجرى جدال مدته ربع ساعة تقريباً ، طلب كليمنصو من وزير الخارجية ان يوضح جميع النقاط التي يعرفها عن المفاوضات، وان يبين رأيه في السياسة الخارجية التي كانت تتبعها الحكومة الفرنسية مع المانيا، انسحب كليمنصو بعد ذلك [2]، في هذه الاثناء قدم دي سلفا استقالته من منصبه مبررًا ذلك بكونه غير مستعد لتحمل مسؤولية سياسة خارجية لم يكن موافقًا عليها[3]، وعلى هذا الاساس قرر كايو عقد جلسة لمجلس الوزراء لدراسة الوضع المستجد الذي خلق داخل الحكومة تناقضاً خطيراً[4].

اصدر كايو في التاسع من كانون الثاني عام1912 بياناً، اوضح فيه مدى اخلاصه في عمله لمصلحة بلاده، وحرصه على قول الحقيقة امام لجنة مجلس الشيوخ جاء فيه:" **استطيع ان اقول لكم بكل ضمير، انني اخبرت لجنة مجلس الشيوخ اليوم بالحقيقة، كان من واجبي المساعدة بكل الوسائل المتاحة لي ، لدعم دبلوماسيتنا، لذا رحبت بكل من قدم لي المساعدة، تمكنت من تعويض اوجه القصور بهذه الطريقة لكني كنت دائماً اجيب بصراحة على اولئك الذين ساعدوني بأن هناك سفيراً في برلين مسؤول عن المفاوضات وهو الوحيد الذي لديه تفويض بالتحدث نيابة عن فرنسا، لا اريد المزج بين المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، وانني دائماً كنت اطلع كل شخص بمعلوماتي لمن يرغب معرفة ذلك**"[5].

أعربت الصحافة الفرنسية عن سخطها على الطريقة التي أجرى بها كايو مفاوضات سرية مع الحكومة الالمانية، إذ أن الاخير كان يظن أنَّ التقرب من ألمانيا سيحقق فائدة أكثر من محتوى الاتفاقية، ويستدل على ذلك من البرقية التي خرجت من السفارة الالمانية في باريس إلى برلين، والتي قد تم أعتراضها من قبل قسم فك وتشفير الاتصالات الدبلوماسية في مقر وزارة الخارجية الفرنسية الذي يسمى بـ "**الغرفة السوداء**" Cabinet Noir على الرغم من ذلك، أبدى بوانكاريه عدم اعتراضه على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني 1911، التي وافقت فيها ألمانيا على وضع المغرب تحت الحماية الفرنسية مقابل استقطاع مقاطعتين في الكونغو الفرنسية ، حاول كايو اصلاح مجلس الوزراء الفرنسي من خلال إعطاء منصب وزارتي الخارجية والبحرية إلى بوانكاريه وديلكاسيه على التوالي لكنهما رفضا ذلك، فرفض بوانكاريه ربما كان بسبب توقعه أنه سيطلب منه تشكيل وزارة جديدة[6].

---

(1) Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affairs etranges, A la commission senatoriale ,Une parole de, M.Caillaux, une question de M.Clemenceau ,Le silence de m.de selves, Conseil de cabinet, Offre de portefeuille a M. Delcasse", No:10, 10 janvier 1912.

(2) The New York Herald,"French Cabinet Resigns Followiny Premiers Faliure to Fill Rosts", No: 543, 11 January 1912.

(3) K. John F.V., France and the origins of the first war, Op.Cit, P. 47.

(4) Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affairs etranges Une parole de, No:10, 10 janvier 1912

(5) Le Journal , " Un grave incident sur L`Accord- Allemand provoque la demission De Selves", No:7045, 10 Fevreier 1912

(6)K. John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit.,p .47.

استقالت حكومة كايو بشكل جماعي في الحادي عشر من كانون الثاني 1912، وتم استدعاء رئيس مجلس الشيوخ ليون بارجوا الى القصر الملكي الاليزيه من قبل رئيس الجمهورية كليمنت أرمان فالبير Clément Armand Fallières (18 شباط 1906–18 شباط 1913) لإجراء مشاورات سياسية من اجل حل الازمة[1]، وبعد ذلك أصبحت الأزمة على أشدِّها، لأنَّ فرنسا أصبحت بدون حكومة و غير قادرة على التصديق أو التوقيع على الاتفاقية ممَّا يعني تعرضها لدخول الحرب في حال رفض الاتفاقية[2].

شعر الرأي العام الفرنسي بالانزعاج من جراء ذلك، وعدها بمثابة ازمة وطنية ودولية، وقد عرضتها الصحافة الفرنسية على نطاق واسع ، فعلى سبيل المثال أوضحت صحيفة بول دو كاسانياك Paul De Acssagnac الفرنسية التي تتبنى الايدلوجية النابليونية في مقال لها جاء تحت عنوان " **الخيانة العظمى لجوزيف كايو**", كما اصدرت أيضاً صحيفة ليكو دو باريس L`Echo De Paris سلسلة من المقالات للكاتب البرت دي مون Albert De Mun ضد كايو تحت عنوان" **تذكرة جونيوس**" هاجمت بقوة البرلمانيين الذين صوتوا على الاتفاقية في مجلس النواب، وكتب الصحفي النابليوني ارنست جودت Ernest Judet، في صحيفة كلير الفرنسية Éclair :" **انها كارثة ومعها انهار النظام بأكمله** ". ووجد لهذه الازمة صدى في صحيفة ليبرتي Liberte ، فوصفها جورج بيرثوليت Georges Berthoulat بـ"**الازمة الوطنية**" حيث كتب بالصحيفة يتعين على الرئيس الفرنسي ارمان فاليير: "**اليوم سوف يلعب واحدة من اخر اوراق الجمهورية** "[3] لذا حرص في اعادة اختيار شخصية رئيس الوزراء على ثلاث اسس رئيسة: تجربته في الشؤون العامة، ما يمتلكه من خبرة، ونزاهته[4].

أستدعي بوانكاريه الى قصر الاليزيه من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ وعدد من رؤساء الحكومة السابقين يقول بوانكاريه :" **لقد تم استدعائي الى الإليزيه من اجل عقد مباحثات مع السيد رئيس الجمهورية ، وابلاغه بمقررات لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بفحص الاتفاق الفرنسي الالماني ،والتشاور بشأن الأزمة السياسية التي سببتها الاستقالة الجماعية لمجلس وزراء السيد كايو، لقد تم عرض تشكيل الحكومة الجديدة علي من قبل السيد ليون بارجوا والسيد دي لكاسيه والسيد ارمان فالير وطلبت منهم امهالي يومين للتشاور. يجب أن اعترف بأن الأزمة الراهنة محرجة جداً لفرنسا وعلي شخصياً قبول هذه المخاطرة**"[5].

وعلى هذا الاساس تم اختيار بوانكاريه رئيساً لمجلس الوزراء الفرنسي، وفي الوقت نفسه تولى ووزارة الشؤون الخارجية التي اولاها اهتماماً كبيراً ، كان الشعور بالوطنية الفرنسية لدى بوانكاريه عالٍ جداً، وأراد ان يسخر اهداف سياسته الخارجية لاستمالة حماسة الراي العام الفرنسي له[6]، فقد حظيت وزارته بدعم شعبي واسع اعطاه تفويضاً خاصاً من خلاله تتمكن فرنسا استعادة مكانتها الوطنية ودورها الدولي، بفضل هذا الدعم الشعبي اصبح لديه القدرة في التعامل مع المكاتب او الدوائر الرسمية المتمردة والسلك الدبلوماسي، وقد وصفت حكومة بونكاريه بأنها (وزارة الكفاءات)[7]. هذا الفريق الوزاري القوي اتاح لبوانكاريه التركيز على وزارة الخارجية[1].

---

(1) Le matin , ”premiere journee de crisie”, No:10181. 12 janvier 1912
(2)K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit p .47.
(3) M. Pierre, Poincare,(Fayard, paris, 1984), p.249.
(4). J. F.V.Keiger, Raymond poincare,(Cambridge university press, 1997),p.125.
(5) LE MATIN,” M. Fallieres negocie"ce que dit M.Poincare" ”, No 10182, 13 janvier 1912.
(6) K.John F.V, , France and the origins of the first war, Op.Cit, ,p.47.
(7) تتألف الوزارة من: بوانكاريه رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للشؤون الخارجية ، واثنين من كبار الاشتراكيين السابقين هما: ارستيد برياند Briand نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدل، وديلكاسيه وزارة البحرية، وستيج Steeg وزيراً الداخلية،

كان لدى بوانكاريه تصميم واضح في الحفاظ على مكانة فرنسا في اوربا، فأشار في اعلانه الوزاري أمام مجلس النواب في السادس عشر من كانون الثاني 1912، المملوء بالفخر الى حقيقة مهمة هي ان الحكومة الجديدة مثلت جميع المكونات الفرنسية،[2] معلناً عن نيته في توحيد الفريق المؤيد للنظام الجمهوري في شعور واحد، ثم حدد اهدافه ورسم مسار سياسته بدءاً من السياسة الخارجية لفرنسا: إذ أكد على ضمان التصديق النهائي على الاتفاقية التي صوت عليها مجلس النواب، وتنظيم الحماية المغربية من خلال المحافظة على علاقات المجاملة والصراحة مع اسبانيا،[3] وتضمن برنامجه الحكومي ايضاً الحفاظ على نظام التحالفات والصداقات الفرنسية والرغبة في السلام، لكنه أشار الى نقطة تحذيرية في نهاية خطابه قائلاً" **نحن بلد مسالم، على الرغم من كوننا كذلك، وهذا لا يعني بأن نبقى بهذا الشكل تجاه كل الاحتمالات، ونعتزم المساواة في حقوقنا وواجباتنا. وسيكون الجيش والبحرية هدفنا المنشود**"، تمت المصادقة على الإعلان الوزاري بأغلبية 440 صوتا مقابل 6 أصوات. وامتنع 123 عضواً عن التصويت وكان فوزاً ساحقاً للحكومة الجديدة[4] . التي أمتنع فيها الاشتراكيون وكذلك جزء صغير من اليمين عن التصويت، وحظيت الوزارة بتأييد الجمهوريين الاشتراكيين و الراديكاليين الاشتراكيين واليسار الراديكالي. وبالرغم من إبعاد معظم التقدميين عن الحكومة الا انهم صوتوا لصالحها. قام الجهاز الراديكالي المعادي سراً لوزارة بوانكاريه ، بكتمان سخطه عليها ، لأن الدعم الذي حصل عليه بوانكاريه من الصحافة السائدة أجبره على الانتظار لأيام قبل الشروع في عمليات المضايقة التقليدية. الاشتراكيون الموحدون هم الوحيدون الذين صوتوا ضده[5] .

من الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية قبل مجيء بوانكاريه كان لديها تقاليدها الخاصة المتمثلة في الاستقلال والحصانة من التدخل البرلماني ولها جذور راسخة في الطبقة الارستقراطية، كان اغلب اعضائها معتدين في انفسهم وآرائهم التي يعتبرونها هي الصواب وغيرهم على خطأ، ومتكبرين، يشددون على الخصوصية التي يمكن وصفها بأنها تافهة، فهم يقرون بالشوفينية الباريسية في اغلب لقاءاتهم ، وهذا النهج يختلف تماماً عما يسعى اليه بوانكاريه كجمهوري يؤمن بدرجة معينة من المشاركة البرلمانية في الشؤون الخارجية والطبقة الوسطى ومعاداته لرجال الدين، ويرتاب من الأرستقراطيين واليمين المتطرف ، وكمحامٍ متزمت عد التفاهات والخصوصية بأنها ازدراء

وميلرانMillerand وزيراً للحربية، وتولى جان دبوي Jean Dupuy وزارة الاشغال العامة، وكلوتز Klotz وزارة المالية، لمبران Lebran وزارة المستعمرات، جست Guist وزير التعليم العام والفنون الجميلة، بامس Pams وزير الزراعة، أف دافيدF.David وزير التجارة ، ليون بورجوا Leon Bougeos وزير العمل.

Le Matin, “M. Raymond Poincare forme son cabinet”, No: 10183, 14 janvier 1912;
K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,p .48.

(1) Ibid,p .48.

(2) G.Wright ,Raymond poincare and the french presidency,(stanford university,1942),p.26.

(3) اما في مجال السياسة الداخلية اعلن بوانكاريه عن "ميزانية متوازنة بإخلاص" ، "**الدفاع عن المدرسة العلمانية**" ، وضع ثابت لموظفي الخدمة المدنية ، "السعي إلى الإصلاح الانتخابي" ، أي تصويت على اساس التمثيل النسبي، وكان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو التحول الواضح إلى ضريبة الدخل إذ أعلن أنه من الضروري "التعجيل بالتصويت على إصلاح ضريبي يؤدي أخيرًا من دون إجراءات مزعجة إلى توزيع أكثر إنصافًا للرسوم العامة". يمكن لهذه الصيغة الذكية والغموض أن ترضي كلًا من الخصوم والمؤيدين مؤقتًا.

Francios Rroth, Raymond Poincare,librairie artheme,Fayard, Paris.2000.p 218.

(4)G.Wright,Op.Cit,p.26.

(5) R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965,(nancy,2000) ,pp.287-297.

بوصفه زاهداً بالخصوصية، وتبنى الاخلاق الصارمة مقارنة مع تراخي الاخلاق الباريسية.[1]. لذا قام بوانكاريه مباشرةً بعد استلامه وزارة الخارجية بإعادة تنظيم الوزارة بحيث جعلها اداة فاعلة لتنفيذ سياسته [2]، وإضفاء طابع المهنية العالية على الجهاز الاداري والدبلوماسي للوزارة، فكان هذا العمل ناجحاً بشكل كبير[3].

كان الرأي العام الفرنسي واثقاً بقدرات بوانكاريه، على العكس تماماً من اعضاء وزارة الخارجية الاكثر خبرة الذين يشكون في تحقيق ذلك، إذ اظهرت لهم التجربة ان اعادة وزارة الخارجية الى المسار الصحيح مهمة شاقة لأي وزير مهما كانت وزارته قوية ومن هؤلاء بيير دي مارجري Pierre De Margerie (1909–1912) سفير فرنسا في الصين والمتعاون المستقبلي الوثيق مع بوانكاريه، الذي قال متشائماً: "**وزارة خارجيتنا الضعيفة حاولت كثيراً، بعد غياب اربع سنوات ووجدتها غير منظمة في جميع اركانها والاصلاح سوف يكون بدون معنى كافٍ لوضع الاشياء في مكانها الصحيح، ان اختيار الشخصيات هو الذي ازعجني كثيراً، وسوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن تغيير شخص واحد سيكون كافياً لضمان العمل الطبيعي والاقسام الادارية للوزارة انه هواء في شبك، يحتاج للتغيير، لكن هل هناك امكانية؟ هل سيكون من الممكن اعادة السيطرة على مقاومة الضغط السياسي الذي سيصر على الحفاظ على المندوبين الذين كان ينبغي ارسالهم الى الخارج منذ فترة طويلة**" ايضاً السفير الفرنسي ليون جيفري Léon Geoffray ، كان يشعر بالتشاؤم ذاته فيقول:" **يقال ان الوزير في نيته اجراء بعض الاصلاحات الكبيرة والتغييرات المهمة بين كبار الموظفين، قال لي ذلك شخصياً.....ولكن كثيراً ما ينزلق الكوب من الشفة، لقد سمعنا الكثير عن هذه التغيرات لدرجة اننا لا نزال نشك في ذلك مرة اخرى**"[4]

كان بوانكاريه مصمماً على تركيز السلطة بين يديه، لذا عمد على ترتيب وزارة الخارجية على الأسس الآتية: اختيار تشكيل مجلس استشاري داخلي inner cabinet يضم موظفين مخلصين وكفوئين للعمل حصراً مع الوزير بشأن المسائل الكبرى، اعادة تنظيم الادارة المركزية بشكل انتقائي ومحدودة، صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل شبه دكتاتوري، من خلال اتخاذ القرارات الرئيسة جميعها بشكل شخصي او بتعاون مع المجلس الاستشاري الداخلي. بعد اربعة ايام من تولي بوانكاريه الوزارة اعتمد في اختيار موظفيها على السفير الفرنسي في لندن بول كامبون ، لما يتمتع به من خبرة دبلوماسية طويلة، وكان على بوانكاريه ان يقوم بثلاث مهام: تعيين رئيس للمجلس الاستشاري الداخلي، ومدير سياسي وتجاري، فأنشأ منصباً جديداً هو مدير المفوضين directeur–adjoint خلال مدة قصيره، وهذا من شأنه ان يشكل المجلس الاستشاري الداخلي، وقد اقترح بول كامبون على بوانكاريه تعيين اميل داشنير Emile Daeschner، رئيساً للمجلس الاستشاري فوافق بوانكاريه على ذلك، أما بالنسبة للمدير السياسي فأقترح كامبون اسمين[5] هما البرت لكراند Albert Legrand الذي يعمل في سفارة روما ، بيير دي مارجري سفير فرنسا في الصين[6]. لكن بوانكاريه استدعى صديق الدراسة موريس باليجيو Maurice palugue الذي كان سفيراً في صوفيا وعينه رئيساً للمكتب السياسي في وزارة الخارجية [7].

---

(1) K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,p .48.
(2) K. J. F. V., Patriotism, politics and policy in the foreign ministry, 1880—1914,(London, 1991), p. 255.
(3) M.B.Hayne.the franch foreign office and the origin of the first world war,claredon press Oxford ,1993.p.230.
(4) K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,pp.48-49.
(5) Ibid,pp. 49.
(6)K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P .50.
(7) M.B.Hayne. The French foreign office and the origin of the first world war,(claredon press Oxford ,1993).p.230.

كان بوانكاريه يقرأ البرقيات والتقارير المرسلة من السفراء وممثلي فرنسا في الخارج جميعها، وغالبا ما كان يكتب الإجابات والملاحظات والتعليمات بنفسه من دون التوقف عن ممارسة السيطرة على السياسة العامة لوزارة الخارجية، التي ربط سياستها بالسياسة الدفاعية للدولة ، وعمل بشكل وثيق مع وزير الحرب الجديد ألكسندر ميلران Alexandre Millerand (1912–1913)، ووزير البحرية ديلكاسيه(1911–1913)، وكان اقرب المتعاونين مع بوانكاريه هما: الدبلوماسيين المحترفين ، والوزيرين المفوضين ويليام مارتن William Martin وجول دوشنر Jules Dæschner الذين كانا متعاونين مع موريس روفير Maurice Rouvier رئيس لجنة الاشراف في مجلس الشيوخ عام (1909–1911) وبول كامبون [1].

اتفق هؤلاء الاشخاص على تحقيق انتعاش وطني من دون اثارة التوتر الدولي ، وعدم الانجرار الى مرحلة جديدة من التوتر في العلاقات السياسية مع المانيا ، لا سيما وأن ازمة أغادير لا تزال راسخة في عقول الفرنسيين ، كان مفتاح هذا الانتعاش هو تحسين اداء التحالف الفرنسي الروسي، وتحديث القوات المسلحة الفرنسية، لم يغير بوانكاريه مواقع السفراء الفرنسيين فعمل مع الجميع امثال: بول كامبون في لندن، وجول كامبون في برلين، وكاميل باريير Camille Barrère (1897–1924) في روما، وموريس بومبارد في القسطنطينية، وجورج لويس في سان بطرسبورغ، الذين سرعان ما ادركوا بان لديهم رئيساً قوياً في بعض الاحيان ولا بد من اتباع تعليماته ، واحتجوا على ملاحظاته الدقيقة التي لم يعتد عليها الوزراء السابقين، وتأكيداً لهذه الدقة كتب بول كامبون الى شقيقه جولز : "**بوانكاريه يحتفظ بسجلاته كمحامي**" و " **تحت قلمه لا وجود لأي مجامله** "[2].

بعد ان وضع بوانكاريه برنامجه الاصلاحي الذي أنشأه لوزارة الخارجية، والذي حظي بإشادات الصحف الفرنسية ومنها صحيفة لو جورنال Le Journal الفرنسية في مقالتها الموسومة: بعنوان (**التغيرات المهمة في وزارة الخارجية**) ، ومما جاء فيها: " **ان النظام الذي وضعه بوانكاريه سيسهل الى حد كبير تسيير عجلة وزارة الخارجية**"[3]، وبعد وضع الأسس الرئيسة التي أدارة من خلالها الوزارة اصبح قادراً على وضع سياسته موضع التنفيذ، إن تعيينه بعد ازمة اغادير جاء كمنقذ للنظام والكبرياء الوطني الفرنسي[4].

اكد بوانكاريه في خطبة له امام البرلمان ان فرنسا قوة كبرى، وانها لن ترضخ الى التحالف الثلاثي، هذه السياسة تبدو انها من اولويات السياسة الخارجية للرئيس الجديد الذي وضع محور سياسته على ثلاث نقاط: فرض الحماية على المغرب، اعادة صياغة الاتفاق الودي مع بريطانيا التي هزتها سياسة التقارب مع المانيا في عهد كايو، التحالف العسكري مع روسيا[5].

اولى المهام الملقاة على عاتق وزير الخارجية الجديد هي مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية الفرنسية الالمانية[6]، رئيس اللجنة المكلفة بصياغة المعاهدتين اللتين وقعتا عليهما فرنسا والمانيا في الرابع من تشرين الثاني 1911، الكسندر ريبوت Alexandere Ribot، والمقرر الجديد للجنة بيير بودين Pierre Baudin، عندما بدأت مناقشات الاتفاقية في مجلس الشيوخ الفرنسي في يوم الاثنين الخامس من شباط 1912، اهتموا بما طرحه بوانكاريه الذي بذل جهوده من اجل الاسراع في التصديق على الاتفاقية، وبدا بوانكاريه في الجلسة حريصاً على تهدئة اجواء

(1) R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965, nancy,2000,p.287-220.
(2) Ibid,p.287-221.
(3) Le Journal, “Importante reforme au Quai D`Orsay”,No:7240, 23 juilet 1912.
(4) K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P.52.
(5) J. Chastenet,Raymond Poincare,Julliard,Paris,1948,p97.
(6)J. Chastenet.Op.Cit,p98.

المناقشات الحماسية بين الرافضين للاتفاقية والمؤيدين لها، امثال كليمنصو الذي كان هو الشخص الوحيد الذي على علم بشأن فك الرسالة المشفرة [1].

عند مناقشة مضمون الاتفاقية الفرنسية– الالمانية في مجلس الشيوخ ابدى بعض النواب اعتراضهم الشديد، ومنهم على سبيل المثال العضو ديسكورس ميلان Discurse de M. melilne الذي انتقد القضايا الاقتصادية المتعلقة بها، مؤكداً التدقيق في هذا الاتفاق[2] قائلاً" **انا مقتنع بأننا سلكنا طريقاً خاطئاً عن طريق رمي انفسنا في محمية غير ناضجة بعد ، يمكننا الاستمرار من الإفادة من المغرب من خلال قانون الجزيرة الخضراء واتفاقية 1909. تفاقمت الصعوبات الاقتصادية باتفاقية الرابع من تشرين الاول،ان وضعنا في المغرب لن يكون على الاطلاق كما هو في تونس، سوف نجد هناك العديد من الرسوم،ويبقى المغرب مميزاً للاشغال العامة والسكك الحديدية والموانئ كما كان في اعقاب اتفاق الجزيرة...انه من الضروري اعادة التعريفة الخاصة لتنظيم عمل التجارة ومع ذلك لايمكننا القيام بذلك الا تحت اشراف لجنة دولية..**" وفي الختام اوضح بأن الحكومة الفرنسية اذا ارادت ان تجني ثمار هذه الاتفاقية عليها تشجيع وارداتها من المغرب. مطالباً الحكومة ان تدقق في هذا الاتفاق واصلاح عيوبه لانه مرتبط بسياسة فرنسا الخارجية وبعكسه ستتفاقم المشاكل الناجمة عن الاتفاقية[3].وفي السياق ذاته اوضح كليمنصو وجهت نظره حول الاتفاقية امام مجلس الشيوخ الفرنسي، فقد رأى ان الاتفاقية لم تحقق اي فائدة لفرنسا، بل زادت من حدة الخلاف الفرنسي الالماني، لان **الاتفاقية اظهرت المانيا كأنها فخورة بما حققته من مكاسب ، وتسعى لفرض هيمنتها على العالم، فضلا عن ذلك ارادت ان تطبق مبدأ سياسة "الاجهاز على الجرحى بعد المعركة، ومحاولتها عرقلة اي تقارب فرنسي – بريطاني بما يحقق الترابط بين البلدين، ومن الجدير بالذكر اكد كليمنصو في خطابه عدم تجاهل الماضي مع المانيا قائلاً" ... منذ عام 1870 تعرضنا الى التهديد الالماني خمس مرات بالحرب، ولا يمكننا نسيان ذلك ابداً، في ظل هذه الشروط والظروف، هل من الممكن التصويت على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني"**[4] .

ذكرت صحيفة ايكو دي باريس في مقالها المعنون (فرنسا والمانيا)ان كليمنصو على غير العادة ،كان يطلق عبارات متقطعة وقوية وفيها تطاول، ولم تكن كلمات خطابه حاسمة، وتصرفاته لا تتسم برزانة رئيس مجلس قديم، تعبيراً عن غضبه وعدم قناعته بالاتفاقية قائلاً"...**انني مضطرا منذ الجلسة الأولى الى مقاطعة السيد بوانكاريه، وسأفعل ذلك بكل صدق...اريد انا وهو سلاماً بشرف وكرامة مع المانيا، انا اؤيد انشاء محميتنا في المغرب... ولكن حجة السيد بوانكاريه لم تقنعني....في تاريخ العلاقات الفرنسية الالمانية بخصوص المغرب، فان اتفاق الرابع من تشرين الثاني ليس سوى يوما واحداً، لقد ادت المفاوضات الغامضة الى ولادة نوع من الوحش الدبلوماسي ، هذا الوحش لا يخلو من التشابه مع حصان طروادة الذي كان بمثابة عرض للسلام ولكن في داخله ضجيج**

---

[1] Raymond Poincare, Au Service de la France Le Lendemain D`Agadir,(Paris,1926),p.62.

[2] L`Echo do Paris,L`Accord France-Allemand, " Discurse de M. melilne", ,N0.10053. 11 Fevrier 1912.

[3] Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officil du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance,du 10 feviere 1912.

[4] L`Echo de Paris," L`Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau",N0.10053. 11 Fevrier 1912.

الاسلحة"[1]،وقد ابدى استغرابه من ان هذا الاتفاق لا يتناسب مع عظمة فرنسا التي تمتلك مستعمرات تمتد في حدودها من المحيط الاطلسي الى سوريا الكبرى ، اذ ان هذا الاتفاق سوف يسمح بالتنازل عن جزء من مستعمراتنا في افريقيا ويقدم الى المانيا. [2]. وعلق ايضاً عضو مجلس الشيوخ جونفرير Genouvrier ، ممتعضاً من المحادثات السرية حول الاتفاقية وسأل دي سلفا عن محتوى البرقية المشفرة، الذي اجاب بعدم علمه بمحتوى البرقية، وكذلك معرفته عن المقابلات التي اجراها كايو بشكل غير رسمي، في الوقت نفسه انكر كايو معرفته بالبرقية[3]، بحجة ان غرفة فك الشفرات في وزارة الخارجية قد اعترضتها، استمرت مناقشات مجلس الشيوخ من يوم الخامس من شباط عام 1912 حتى حسمت في يوم العاشر منه ، تخللتها مداخلات عدد من اعضاء مجلس الشيوخ كان اهمها مداخلة ريبوت Ribot التي بيَّن فيها الاسباب الموجبة للإسراع في التصويت على الاتفاقية[4]،على الرغم من إبداء بعض الاعتراضات، كما ذكرت صحيفة لو جورنال Le Journal والتي علقت ايضاً على مداخلة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بوانكاريه بأنها :" **مداخلة وجيزة وحاسمة رد فيها بكل قوة وبالموهبة التي يمتلكها على منتقدي الاتفاقية"**[5].

كانت هناك خطب لبعض الاعضاء منذ بداية المناقشات حول الاتفاقية في مجلس الشيوخ ، تشير الى ان بوانكاريه عندما كان مقررا للجنة قد وجه انتقادات للاتفاقية؛ لأنها كانت تتضمن بنود لا تتفق مع المصالح الفرنسية، وبعد تولي بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء تغير موقفه على اساس ان وضع فرنسا في المغرب مصون من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وقلل من شأن الفائدة المتحققة من الاحتفاظ بأراضي الكونغو[6]. وقد رد بوانكاريه في احدى المناقشات على ستيفن بيشون الذي انتقده كونه قد رفض الاتفاقية عندما كان مقررا، مؤكداً على اهمية التصويت على الاتفاقية كما هي من دون تعديل رغم اعترافه بقصورها قائلاً" ... **اني اشرت الى اوجه القصور والغموض في المعاهدة وكنت قد حكمت عليها بعدم الموافقة، واذا كان لي مطلق الحرية في الاستئناف الان في هذا المجلس ومتابعة اللجنة للاستجوابات المتتالية، لن اضطر الى تعديل الملاحظات التي قدمتها امام مجلس الشيوخ سابقاً، لكن منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من الانتقادات المفصلة للمعاهدة، توصلت بصفتي مقررا الى ان هناك ضرورة للتصويت عليها**". وقد بين بوانكاريه ان موقفه هذا لم يكن متناقضاً تجاه الاتفاقية معللاً سبب ذلك بأن وضع المغرب آنذاك مع المانيا كان حرجاً للغاية و يتطلب من فرنسا التغاضي عن قصور بنود الاتفاقية ، وقد اشارة بوانكاريه ان موافقة احد المجلسين (مجلس النواب) على الاتفاقية كان نابعاً حتماً من أسباب مقنعة للغاية،

---

(1) L`Echo de Paris," L`Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau", ,N0.10053. 11 Fevrier 1912.

(2) L`Echo do Paris, L`Accord France-Allemand" Discours de M. clemenceau" ,N0.10053. 11 Fevrier 1912.

(3)A.Pierre Op.Cit,P.62.

(4) امثال جارلس دبوي Charles Dupuy,دي كولين De Goulain,كودين دي فيلان Gaudin de Villaine، دي لاسكيس De Las Cases ، دي كونستانت De Constant ، بيير بودين Pierre Baudin ، كيوراند Goirand ،وستيفن بيشون Stephen Pichon الذي قدم عرضاً مفصلاً عن الاتفاقية واعلن انه لايصوت عليها،وداناي D`Aunay لذي اكد انه سيصوت لصالح الاتفاقية، ريبوت Ribot ، وتناول ميلان Meline في خطابه المسائل الاقتصادية والكمركية بشكل رائع.

(5) Le Journal ,"L`Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat", ,NO 7077,11 Fevrier 1912.

(1) Le Journal ,"L`Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat", ,No: 7077, 11 Fevrier 1912.

وأن رفض مجلس الشيوخ للاتفاقية يؤدي الى وضع صعب بالنسبة لفرنسا مستقبلاً، وقد عبر عن دهشته لرفض بعض اعضاء مجلس الشيوخ للاتفاقية وعدم تقديرهم الصعوبات التي تواجه فرنسا في المغرب[1].

كانت وجهة نظر بوانكاريه حول تصديق المعاهدة تنطلق من كون ان فرنسا تنتمي الى الوفاق الثلاثي، وعلى مدى عشرين عاماً تقريباً ، كانت مرتبطة بمعاهدة تحالف مع الامبراطورية الروسية ، الا أن هناك اختلافات في النظام السياسي والتنمية الاقتصادية والرأي حول سياسة روسيا البلقانية والشرقية التي تعد معوقات حقيقية امام تسهيل ادارة هذا التحالف الذي اراد بوانكاريه ترسيخه، وعلى الرغم من ان فرنسا أفادت من الدعم الدبلوماسي البريطاني خلال ازمة اغادير، الا ان الوفاق الودي بين البلدين لم يكن مستنداً الى أية معاهدة او التزام متبادل، اما بالنسبة لدول التحالف الثلاثي فكانت كل من النمسا المجر وايطاليا اكثر تماسكاً مع المانيا. في ظل هذه الظروف لخص بوانكاريه سياسة فرنسا الخارجية قائلاً:" **تحالفنا مع روسيا واتفاقنا الودي مع انكلترا بنوده غير ملموسة في برنامجنا الخارجي. ان الجمهورية الفرنسية سلمية للغاية ولكنها ترى افضل ضمان للسلام في المحافظة بغيرة على قوتها العسكرية والبحرية والمالية... في دفاع يقظ ومثابر عن حقوقنا ومصالحنا** "، مؤكداً على انتهاج سياسة سلمية ودية مع دول الجوار قائلاً: "**الحفاظ على العلاقات بين فرنسا والدولة المجاورة العظيمة بروح مسالمة مخلصة وعلاقات مهذبة وصريحة مستوحاة من الاحترام المتبادل للمصالح والكرامة**"[2].

لذلك اصر على موقفه في تصديق الاتفاقية بناءً على استنتاجاته اعلاه قائلاً "**اليوم اقول لكم بحماس شديد، انها مسؤولية الحكومة، لن أغير رأيي وانني ذلك الرجل الذي تعرفونه، لقد لخصت استنتاجاتي بثلاث كلمات: المعاهدة ليست مثالية، ولا يمكن ان تكون مثالية، ولكن يبدو لي انه من الضروري ان يتم التصويت عليها**"[3].

ومهما يكن من أمر فبعد ستة ايام من المناقشات حول الاتفاقية الفرنسية الالمانية في مجلس الشيوخ، تم التصديق عليها واعتمادها في العاشر من شباط 1912، بأغلبية (222)صوتاً، مقابل (48) صوتاً[4].

بدأت الحكومة الالمانية بعد المصادقة على الاتفاقية محاولاتها الجادة في تحقيق التقارب مع فرنسا، فحاول المستشار الالماني بثمان ان يقدم اعتذاراً عن حادثة اغادير من خلال القاء اللوم بشكل مباشر على وزير الخارجية الالماني كيدرلن،,وبحسب قوله ان الحكومة الالمانية حالياً في صدد اقصائه من منصبه[5]، فأصبحت التقارير الاولى للسفير الالماني في باريس فون شوين الى حكومته تحمل الطابع الايجابي تجاه بوانكاريه وسياسته بعد التصديق على الاتفاقية ، ورأى شوين ان بوانكاريه في شؤون البلقان كان حذراً ودفع باتجاه التفاوض للسلام، مما جعل العلاقات الفرنسية الالمانية تسير بالاتجاه الصحيح، حتى ان السفير الفرنسي في برلين جول كامبون اخبر بوانكاريه بأن الامبراطور والمستشار يؤيدان سياسة التقارب مع فرنسا، وتعبيراً عن هذا الارتياح [6]، زار

---

(1) Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officil du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance, du 10 feviere 1912.
(2) R.Francios ,Op.Cit.p 221.
(3) Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officil Du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance, Du 10 feviere 1912.
(4) Le Journal , L`Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat Par 222 Viox Contre 48" Dans un discours decisif,m Poincare fait justice des derniers objections", ,NO 7077,Fevrier 1912.
(5) K.John F.V France and the origins of the first war, Op.Cit,P. 68.
(6) R.Francios ,Op.Cit.p. 224.

الامبراطور الالماني السفارة الفرنسية في الثالث والعشرين من اذار 1912[1]، وتناول طعام العشاء وأثنى على الطريقة التي انتهت بها مناقشات المجلس بشأن الاتفاقية، ونقل جول كامبون المحادثة التي حصلت مع الامبراطور الالماني الى بوانكاريه التي قال فيها الامبراطور:" **اريد وابحث فقط عن تقارب مع فرنسا، لكنني اتلقى مكافئة كبيرة على نواياي في كل مرة اتخذ فيها خطوة باتجاها، ترفضني فرنسا**"، فسر كامبون كلام الامبراطور بأنه دليل على ان القيصر لديه ميل ورغبة مستمرة للتقارب مع فرنسا[2].

يتضح مما سبق ان بوانكاريه ، ومنذ تسنمه مهام رئيس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية تبنى سياسة اصلاحية في الهيكل الإدراي لوزارة الخارجية مكنته من رسم سياسة خارجية جديدة تتطلبها ظروف المرحلة الحرجة التي كانت تمر بها فرنسا آنذاك، فقد اعتمد سياسة هدفها الحفاظ على التوازن الدولي بما يحقق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجنيب البلاد التورط في حرب مع المانيا لا طائلة منها، ومحاولة تفاديها من خلال اصراره على المصادقة على الاتفاقية الفرنسية الالمانية.

فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب الاقصى

سبق وان قدم السلطان عبد الحفيظ مذكرة تفاهم فرنسي مغربي في الاول من تشرين الاول 1911، تتألف من (27) فصلاً الى الحكومة الفرنسية تتضمن شروط التعاون بين البلدين، منها ما يتعلق بأملاك السلطان ومستقبله ومصالح الاسرة الحاكمة ،وشروط اخرى تتعلق بالشعب المغربي ومصالح الامبراطورية الشريفية[3]، سلمت المذكرة للخارجية الفرنسية في السابع عشر من تشرين الاول من العام نفسه، وردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة من خلال رسالة بعثها وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا الى السفير المغربي محمد المقري، اذ اهملت كل المواد ذات الطابع السياسي، مما دفع السلطان التنازل عن كل مطالبه السياسية لا سيما التي لها علاقة بالسيادة المغربية، لذلك أعلن موافقته على الاتفاق الفرنسي الالماني عام 1911، مقابل ضمان حقوقه الشخصية، وبهذا فتح السلطان ابواب المغرب على مصراعيها لاعلان فرنسا حمايتها على المغرب[4].

---

(1) le figaro,Gullaume II,ambassade defraance,no:83, 23 Mars 1912.

(2) Quated from J. F.V.Keiger, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon to Poincare, 3 Mar 1912, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon Mss., 16, dos. Pichon - Z.

(3) الخديمي، علال ، الحركة الحفيضية أو المغرب قبيل الحماية الفرنسية، الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894-1912،(دار أبي قراق، الرباط،2009)،ص220وص225.

()Al-Khadimi, Allal, The Hafidi movement or Morocco before the French protectorate, the internal situation and the challenges of external relations 1894-1912, (Dar Abi Qurraq, Rabat, 2009), pp. 220, 225.

(1) سكينة، حاج جيلاني ، يمينية، خرطمان، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية- الاسبانية 1907-1914، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس بوملياتة، كلية العلوم الاجتماعية الانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ،2017-2018،ص29.

(2) Soukaina, Haj Gilani, rightist, Khartoum, the Moroccan armed resistance against the French-Spanish dual protection 1907-1914, Master's thesis, University of Djilali Bouna'ama-Khamis Boumiliana, Faculty of Human Social Sciences, Department of Humanities, History Division, 2017-2018, p. 29.

بعد تصديق الاتفاقية الفرنسية الالمانية في العاشر من شباط 1912 ، وإنهاء التنافس الالماني في المغرب، قررت فرنسا فرض نظام الحماية على مراكش، حتى تضفي على احتلالها طابعاً شرعياً[1]، لذلك فرضت فرنسا على السلطان المغربي عبد الحفيظ التوقيع على معاهدة الحماية في الثلاثين من اذار 1912، في حين وقع عن الجانب الفرنسي سفيرها في طنجة رينيو Regnault في مدينة فاس، وتضمنت المعاهدة (9) مواد منحت فرنسا صلاحيات واسعة، جاء في ديباجة المقدمة :" **حرصت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة السلطان على أقامة نظام في المغرب يقوم على تحسين النظام الداخلي والامن العام ويسمح بإدخال اصلاحات ويضمن التنمية الاقتصادية للبلاد**"[2] تضمنت الاتفاقية النقاط الاتية:

1- اتفقت الحكومتان على إنشاء نظام جديد في المغرب يقر اصلاحات في مجال الادارة والقضاء والتعليم والاقتصاد فضلاً عن الشؤون المالية والعسكرية والتي تعدها الحكومة الفرنسية مهمة لإدخالها الى الاراضي المغربية، وسيحفظ هذا النظام الجديد الوضع الديني، واحترام السلطان ومكانته، وتطبيق الدين الاسلامي، والحفاظ على المؤسسات الاسلامية لاسيما "الاحباس"، وتنظيم مخزن شريف(النخبة الحاكمة في المغرب) على اساس اصلاحي، وستحتفظ مدينة طنجة بالطابع الخاص الذي تم الاعتراف لها به، والذي سيحدد نظامها البلدي، وستتفاوض حكومة فرنسا مع الحكومة الاسبانية بشأن المصالح التي تتمتع بها الاخيرة في المغرب والتي تتعلق بالترتيب الجغرافي الخاص بالممتلكات الارضية الاسبانية على الساحل المغربي .

2- يوافق جلالة السلطان بعدم اعتراضه على فرنسا باحتلالها أراضٍ مغربية تجدها الاخيرة ضرورية لاستتباب الامن وتأمين معاملاتها التجارية، بشرط إعلام المخزن بذلك مسبقاً، ويعلن السلطان موافقته ايضاً على تولي الحكومة الفرنسية اعمال الحراسة على الاراضي والمياه المغربية.

3- تتعهد الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم الدائم لجلالة السلطان المغربي ضد اي خطر يهدد سلامة شخصه أو عرشه او اي شيء يضر بهدوء دولته، وسيقدم الدعم الفرنسي نفسه لوارث العرش وخلفائه من بعده.

4- ستصدر الاجراءات التي يتطلبها نظام الحماية الجديد، من قبل السلطان او السلطات التي تنوب عنه، بناء على اقتراحات الحكومة الفرنسية ، ويشمل الامر ايضاً الضوابط الجديدة، وتعديل الضوابط الموجودة من قبل.

5- يمثل الحكومة الفرنسية عند السلطان المغربي مفوض عام مقيم، يكون مسؤولاً عن تفويضات الحكومة الفرنسية في المغرب، ويعمل ايضا على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، ويكون الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الاجانب في المغرب، وايضاً في العلاقات التي يقيمها هؤلاء الممثلون مع الحكومة المغربية ،

---

(3) ابراهيم، حركات ، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية الى اقرار الحماية، ج3، ط2،(دار الرشاد الحديثة، المغرب،1994)، ص337-342.

(4) (Ibrahim, Harkat, Morocco through history from the emergence of the Alawite state to the adoption of protection, vol. 3, 2nd edition, (Dar Al-Rashad Modern, Morocco, 1994), pp. 337-342.

[2] D.D.F. : 3 Série, Tome deuziem,No.278 ,paris, 30 Mars 1912, p.278.

كما يتولى وبصورة خاصة القضايا التي تهم الاجانب في المملكة الشريفية، وستكون له سلطة الموافقة على المراسيم جميعها التي يصدرها جلالة السلطان وله حق توقيعها نيابة عن الحكومة الفرنسية[1].

6- يتولى الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون مسؤولية تمثيل وحماية الرعايا والمصالح المغربية في الخارج، ويتعهد السلطان بعدم ابرام عقد ذي طابع دولي من دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية.

7- تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة السلطان بالحق في تثبيت اسس اعادة التنظيم المالي باتفاق مشترك.

8- يتعهد السلطان المغربي بعدم التعاقد مستقبلاً على نحو مباشر او غير مباشر على اي قرض عام او خاص ، أو منح اي امتياز بأي شكل من الاشكال من دون اذن الحكومة الفرنسية.

9- تصادق هذه الاتفاقية من قبل الحكومة الفرنسية، ويتم تسليم نسخة منها الى السلطان المغربي في اقرب وقت ممكن[2].

تباينت ردود الافعال الدولية بعد اعلان الحماية الفرنسية على المغرب والتي كانت نابعة من دوافع استعمارية بحتة، بالنسبة للموقف الالماني اصبح واضحاً بعد توقيع الاتفاقية الفرنسية الالمانية آنفة الذكر، والتي بموجبها تنازلت المانيا عن المغرب لفرنسا مقابل حصولها على الكونغو، أما موقف إسبانيا التي كانت لها روابط تاريخية قديمة مع المغرب بحكم موقعها الجغرافي القريب منها الذي يتيح لها بسهولة ان تمد نفوذها اليها، لا سيما وان لإسبانيا ممتلكات فيها تتركز على الساحل الشمالي منها ، ارادت الحفاظ عليها من السيطرة الفرنسية، الامر الذي عرقل الوجود الفرنسي في بادئ الامر، لذلك دخلت إسبانيا في مفاوضات مع فرنسا بوساطة بريطانية ، كانت نتيجتها موافقة اسبانيا على اعلان الحماية الفرنسية مقابل احتفاظها بنفوذها في المنطقة الساحلية الشمالية من المغرب، لذا كان موقفها ليس رغبة منها في احلال السلم، وانما جاء بعد تحقيق مصالح استراتيجية مهمة لها[3]. اما روسيا فقد ابدت تأييدها لفرض الحماية الفرنسية على المغرب ويعد ذلك امراً طبيعياً كون روسيا جزءاً من الحلف الثلاثي الذي تشكل عام1907، الذي ضم فضلاً عن روسيا كل من فرنسا وبريطانيا[4]. في حين كانت ردة

---

(1) D.D.F: 3 serie, Vol,II, No.278, Traité conclu entre la France et le Maroc le 30 Mars 1912,pour L'organisation du Protectorat Français dans L' Empire Chérifien., 30 Mars 1912, Fez, p.278-279.

(1)ابراهيم، حركات، المصدر السابق، ص344-345؛

(2) (1)Ibrahim, Harkat, previous source, pp. 344-345;

(3) D.D.F: 3 serie, Vol,II, No.278, Traité conclu entre la France et le Maroc le 30 Mars 1912,pour L'organisation du Protectorat Français dans L' Empire Chérifien., 30 Mars 1912, Fez, p. 279.

(2) بوخالفة كريمة و فايزة بوزيد ، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الاقصى (1912-1925) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، شعبة التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، 2016- 2017 ، ص ص23-24.

(4) Karima Boukhalfa and Fayza Bouzid, General Lyautey's Policy in the Far Maghreb (1912-1925), unpublished MA thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of Humanities, History Division, Djilali Bounaama University, 2016-2017, pp. 23-24.

فعل الولايات المتحدة الامريكية مغايرة للموقف الروسي فقد ابدت اعتراضاً واضحاً على التواجد الفرنسي حفاظاً على مصالحها التي رسختها الاتفاقيات المبرمة مع المغرب، وطالبت بان يكون لهاً نفوذ، في المنطقة مما أعاق المشروع الفرنسي في السيطرة على المغرب، ويمكن استجلاء هذه المعارضة عندما تجاهلت التوقيع على مسودة اتفاقية الحماية التي بعثت بها فرنسا اليها بصفتها احد المشاركين في مؤتمر الجزيرة الخضراء، حاولت فرنسا ان تثني الولايات المتحدة عن موقفها المعارض من خلال تعهدها بالحفاظ على مصالحها التجارية في المغرب لكن من دون جدوى، لأن الاخيرة طالبت بالحصول على تعويض على غرار مطالب الدول الاوربية من فرنسا، التي حصلت على تنازلات حققت مصالحها. وقد حصلت موافقة الولايات المتحدة الامريكية على الحماية الفرنسية في وقت لاحق، اما ايطاليا كان موقفها معارضاً ،لأن العلاقات الدبلوماسية اصلاً كانت سيئة منذ الاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881، لأنها كانت تطمح في الحصول على موطئ قدم في الشمال الافريقي، لكن موقفها تغير بعد توقيع اتفاق بينهما تم بموجبه تنازل فرنسا عن ليبيا لصالح ايطاليا مقابل حصولها على مراكش، وبالنسبة للموقف البريطاني كان معارضاً في بادى الأمر بسبب خشيتها من الهيمنة الفرنسية على منطقة البحر المتوسط والمحيط الاطلسي ، اذ كانت بريطانيا تريد الحفاظ على مواقعها الاستراتيجية في هذه المنطقة، التي تمتلك فيها حامية عسكرية في صخرة جبل طارق تستخدمها لتدعيم مكانتها الاستعمارية ،هذه الحامية تمارس ضغطاً في الجانب الاقتصادي على الحكومة المغربية لإدامة زخم العلاقات السلمية بينهما ، وضمان استقرار المغرب الذي يعد امراً مهماً بالنسبة لبريطانيا انطلاقاً من اهمية موقع المغرب الجغرافي الذي يعد حلقة وصل بين الجزر البريطانية وجنوب افريقيا[1].

المبحث الثاني: بوانكاريه وسياسته تجاه الالزاس واللورين

بعث السفير الفرنسي في برلين جول كامبون في الثالث والعشرين من اذار عام1912 رسالة شخصية الى بوانكاريه يعلمه فيها بأن تشارلز رينيه Charles Rene الذي ينحدر من اصول فرنسية، يشغل منصب الوكيل غير الرسمي السابق لوزارة الخارجية الالمانية وعضو لجنة التقارب الفرنسي– الالماني، المعروف بتأييده القوي للتقارب بين البلدين، من جانب آخر كان بيونو فاريله Punau Varilla رئيس تحرير صحيفة لوماتن الفرنسية Le Matin ، يسعى في الاتجاه ذاته، الذي اتصل من طريق كارو Caro احد مراسلي الصحيفة في برلين، وعرض رغبته في لقاء تشارلز لتحقيق حالة من التقارب او التحالف الرسمي بين فرنسا والمانيا برعاية الصحيفة[2]، بوصفها لها تأثير كبير في الرأي العام الفرنسي ، إذ يصل عدد متابعيها الى نصف مليون قارئ، واعلن تشارلز استعداده في التأثير على الرأي العام تجاه الوفاق الفرنسي الالماني [3]، ولتحقيق ذلك ذكر رئيس تحرير الصحيفة لتشارلز رينيه الذي التقاه في باريس كيفية احداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه المانيا من خلال التأثير في الرأي العام الفرنسي، قائلاً" **يجب ان نبدأ في دوائر معينة ، وبعدد قليل من السياسيين. سنبدأ في اطار الحلف الثلاثي، وخاصة المفاوضات الفرنسية الاسبانية، وان نذكر بالسياسة الانانية لبريطانية العظمى**" ، الا انه اشترط تسوية الالزاس واللورين بما يرضي فرنسا، فأجابه تشارلز بإمكانية منح الالزاس واللورين حكما ذاتياً قائلاً " **انه من**

---

(5) (Boudarsay Bouazza, France's barbaric policy in Algeria and its reflections on Morocco 1830-1930, (Dar Al-Hikma Publishing, Algeria, 2010), p. 279.

[1] بوخالفة، كريمة ، بوزيد، فايزة ، المصدر السابق ، ص26.

[2] D.D.F,3 serie, Vol,2, No.253, jules Cambon a poincare, 23 mars 1912, p.254.

[3] K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit .p. 69.

المستحيل على الامبراطور ان يعيد الالزاس واللورين الى فرنسا، ولكن ربما يمكن للمرء ان يسعى الى اساس من الفهم يقوم على تحقيق استقلالية شبه كاملة للمقاطعتين"[1].

رغم ذلك كانت المانيا مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة بشأن الالزاس واللورين، اذا تحولت السياسة الفرنسية صوب الجانب الالماني، ازاء ماتقدم لم يعلق جولز كامبون بوصف ان تشارلز رينيه ذهب ابعد مما كان يتصور كامبون، وقد ادرك الاخير انه بحاجة الى تعليمات من باريس قبل اتخاذ اي اجراء[2].

زار تشارلز رينيه السفارة الفرنسية في برلين في السابع والعشرين من اذار عام 1912 وقدم عرضاً ، اكد فيه :" **ان المانيا ستكون على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة في الالزاس واللورين، وان المحادثات يمكن ان تستمر فقط اذا نظرت اليها الحكومة الفرنسية بشكل ايجابي**"[3]، الا ان جولز كامبون قطع المحادثة بهذا الصدد مع تشارلز رينيه، ومع ذلك تجلى اهتمام كامبون بهذه المبادرة من خلال دعوة المستشار الالماني بثمان الى السفارة الفرنسية في السابع والعشرين من اذار عام 1912 لتناول وجبة العشاء ايضاً إذ اعلن الاخير: ***اتمنى من أعماق قلبي السلام بين البلدين***"، لكن مناقشات الرايخشتاغ للقانون العسكري الجديد في اذار أثار الرأي العام الفرنسي ، فحاول جولز كامبون ان يقلل من اهمية ذلك، مبررا ان الصحافة الفرنسية لا تمثل الرأي العام في جميع انحاء البلاد[4].

ارسل بوانكاريه في السابع والعشرين من اذار 1912، برقية الى سفيره في برلين في معرض رده على رسالته، اعرب فيها عن شكره له على المعلومات التي قدمها حول النهج الذي اتبعه تشارلز رينيه في السعي للتقارب بين البلدين، ومحذراً من استمرار رئيس تحرير صحيفة الوماتين في الطريقة الذي يتحدث بها لإثارة الرأي العام بأمور قد تنسب للحكومة الفرنسية، كما اوضح بوانكاريه لسفيره انه التقى قبل شهر مع بيونو فاريله الذي يؤمن بفكرة ان نكون بسلام مع المانيا وينبغي علينا ان لا نظهر لها انطباعاً سيئاً، في حين كان رأي بوانكاريه هو اتباع سياسة صريحة تجاه المانيا والتعامل معها كما هو الحال مع بقية الدول الاخرى[5].

ظل بوانكاريه مرتاباً من السياسة الالمانية، لانه يعلم ان سياستها الحاضرة لا يمكن ان تنقطع عن ماضيها، وفيما يتعلق بموقف الحكومة الألمانية ، قال بوانكاريه: "**يبدو أن الحكومة الالمانية تسعى بعناد لا يكل إلى تقارب لا يسمح به إلا من خلال اجراء إصلاح كامل للماضي**"[6]. فهو يرى ان الحكومة الالمانية يجب ان تدفع تعويضات تتعلق بالالزاس الى الحكومة الفرنسية ، لكن بوانكاريه يعرف تماماً ان الامبراطور وبدعم الرأي العام الالماني لم يكن مستعداً للذهاب الى هذا الحد، بل ان بوانكاريه يرى ان ما تقدمه المانيا بهذا الخصوص وحسب وصفه ارضاءات وهمية، لا يمكن للحكومة الفرنسية ان تخاطر بعلاقاتها مع روسيا وبريطانيا[7] قائلاً: "**سوف تتعارض سياستنا مع انكلترا وروسيا، وسنفقد جميع مزايا السياسة التي اتبعتها فرنسا لسنوات عديدة، ولن نحصل في الالزاس واللورين سوى الارضاء الوهمي ، وسوف نجد انفسنا في اليوم التالي معزولين وغير**

(1) D.D.F,3 serie, Vol,2, No.253, jules Cambon a poincare, 23 mars 1912 ,p.254.
(2) K.John F.V France and the origins of the first war,.Op.Cit .p. 69.
(3) Ibid,P 70.
(4) R.Francios Op.cit.p. 224
(5) D.D.F. :3 Série, Tome deuxieme, No.267,poincare a jules cambon ,paris, 27 mars 1912, p.263.
(6) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme, No.267,poincare ajules cambon, ,paris, 27 mars 1912, p.263.
(7) R.Francios Op.cit.p 224.

مـؤهلين"[1] وقد رأى بوانكاريـه أنـه من الضـروري تطبيـق الاتفاقيـة مـع ألمانيـا بأمانـة ، فـي الوقـت نفسـه، توطيـد الاتفاقيات مع روسيا والوفاق الودي مع بريطانيا، لأن ثقته بألمانيا يشوبها الشك والريبة ، فكانت سياسته الخارجية تقوم على اساس احداث حالة من التوازن، مع الاستمرار بتحسين القدرات العسكرية لفرنسا من خلال زيادة قيمة العناصر الهجومية اولاً وتعزيز الوسائل الدفاعية ثانياً، معتمداً في ذلك على وزير الحربية النشط والمجتهد ميلران والمدعوم بشكل ملحوظ من قبل رئيس الاركان بوات Paut ، فتمكن الاول من اعاد تنظيم القيادة العليا للجيش، وأبدى اهتماماً بتقدم الطيران العسكري، واستمر سعي بوانكاريه وميلران في حالة التقارب بين الجيش والسكان من خلال تسليط الضوء على الدور المشترك بينهما، الامر الذي ادى الى انتقدهما في بعض الاحيان وعد ذلك مظهراً من مظـاهر القوميـة المشـتركة، وعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر، اقـامتهم مسـرحيات عسـكرية ابطالهـا متقاعـدون عسكريون يجسدون الدور البطولي للجندي الفرنسي في باريس والولايات الاخرى وصرفت عليها اموال كثيرة[2].

كانـت سياسـة بوانكاريـه الخارجيـة القائمـة علـى اسـاس الحفـاظ علـى نظـامي التحـالف وفصـلهما، يـرى ان ضـعف المانيا في تحالفها لا يتطلب من فرنسا تقوية اواصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا بل حسب المنطق الدبلوماسي الذي يؤمن به بوانكاريه كلما كانت المانيا اضعف قل تهديدها لفرنسا، أما رؤية جولز كامبون تنطلق من ايمانه بأن تجنب اي صراع اوربي لا يكون الا من خلال ايجاد تحالف فرنسي الماني، فإذا كانت المانيا تعاني من مشاكل في ضعف تحالفاتها ينبغي على فرنسا الإفادة من الرغبة الالمانية في تحقيق التقارب بين البلدين في هذه المرحلة ووضع اسس لعلاقات مستقبلية افضل، واستغلال خوف المانيا من سياسة التطويق التي بالتالي ستدفع الاخيرة الى بذل جهد اكبر لبناء قوة عسكرية تؤدي حتما الى سباق تسلح في اوربا لا مفر منه[3].

كانت هناك محاولة ثانية لتشارلز رينيه الغاية منها التوصل الى اتفاق بشأن الالزاس واللورين في التاسع والعشرين من نيسان 1912، بتوجيه شخصي من وكيل وزير الخارجية الالماني، والسفير الالماني في باريس، والسفير السابق في فرنسا الامير رادولين Radolin(1901–1910) المؤيد للتقارب الفرنسي الالماني، من اجل التوصل الى اتفاق مع فرنسا على اساس الحياد والاستقلال التام للالزاس واللورين، فالامبراطور الالماني اراد تحقيق السلام اكثر من مجرد التقارب في العلاقات الدبلوماسية ، لكن جهوده احبطت من قبل اعضاء في حكومته مثل كيدرلن، الا ان الحكومة الفرنسية تجاهلت ذلك الامر الذي دفع كامبون الى تحذير حكومته من تدهور العلاقات بين البلدين، محاولاً الابقاء على حالة من الانفراج في العلاقات الدبلوماسية الى حين توافر ظروف اكثر ملائمة[4].

بناء على ما سبق، وفي اطار تخفيف حدة التوتر وتحقيق نوع من التقارب في العلاقات بين البلدين ، قدم السفير الفرنسي في برلين رأي، مفاده أن مسألة الالزاس واللورين لا ينبغي السماح لها بإفساد العلاقات الفرنسية – الالمانية؛ لأنه يرى ان مسألة عودة الالزاس واللورين اصبحت غير واقعية، وان اغلب الفرنسيين الذين ينادون بها اختفوا عن الساحة ، حتى ان الكتب في المدارس الثانوية كانت تشير الى الحكم الذاتي للمقاطعتين ، واصبح جزء كبير من سكان الالزاس واللورين يميلون الى جانب الحكومة الالمانية في حين اعتقد اخرون ان استقلال الالزاس واللورين يجب ان يكون أساساً للتقارب الفرنسي الالماني، كما تعرضت حركة الالزاسين القريبة من

(1) Fernand Payen, Raymond Poincare Chez lui,au Parlement, Au palais Payen Fernand, (Grasset, Fernand Payen,paris. 1936),
(2) R.Francios, Op.Cit.p 223.
(3) K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,P 70
(4)K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,P 70.

القوميين الفرنسين الى الهزيمة في انتخابات الرايخشتاغ عام 1912، لان غالبية السكان ادركوا ان أية حرب مستقبلية ستخرب وطنهم مرة اخرى، لذلك فضلوا السلام على النزاع، واستقالة معظمهم[1].

كان جولز كامبون يعلم ان مسألة الالزاس واللورين تمثل عائقاً بوجه أي تقارب فرنسي الماني، ورأى ان الحل يكمن في تطوير العلاقات الفرنسية الالمانية بما يضمن تسوية مسألة الالزاس واللورين، والبحث عن حلول ناجعة للمشكلة تقود الى تحقيق التقارب. ومن الجدير بالذكر ان جولز كامبون جدد مناشداته الى بوانكاريه لتوثيق العلاقات الفرنسية الالمانية بعد انتصار ايطاليا على الدولة العثمانية في الحرب الطرابلسية، وبعد اعلان حرب البلقان الاولى، من خلال التأكيد على الالتزام المشترك بسلامة الامبراطورية العثمانية والمصلحة المشتركة في تسوية الحرب والتوصل الى اتفاق بشأن المصالح المتبادلة، الا ان بوانكاريه رفض الاقتراحات المطروحة جميعا لأنها لا تتضمن مشاركة روسيا وانكلترا، ويرجع سبب ذلك الى شكه في نوايا الالمان ومقترحاتهم التي كان هدفها هو تشكيل مجموعة دبلوماسية لعزل روسيا[2].

كانت رؤية جولز كامبون تجاه مسألة الالزاس واللورين غير مقبولة لدى بوانكاريه ومؤيديه في مجلس النواب اخيراً امر القيصر بالانسحاب الالماني من المغرب وانتهت الازمة باتفاقات فرنسية المانية متعلقة بالمغرب وافريقيا الاستوائية في الرابع من تشرين الثاني 1911[3].

الخاتمة:

شهدت الدبلوماسية الفرنسية تغيراً واضحاً في عام 1912، بعد تولي بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي حيث أهلته إمكانياته في الشؤون العامة وخبرته الوظيفية التي أكتسبها خلال مسيرة حياته، ونزاهته لشغل هذا المنصب وأن يحظى بدعم شعبي كبير جعله قادراً على التعامل مع الدوائر الرسمي المتمردة والسلك الدبلوماسي حيث كان مصمماً على تركيز السلطة بيده ومنها وزارة الخارجية فعمد على ترتيب وزارة الخارجية على أسس ثلاث هي: أنشاء مجلس استشاري داخلي، اعادة تنظيم الادارة المركزية بشكل انتقائي محدود ، وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل شبه دكتاتوري، أي بما يضمن تنفيذ سياسته التي تمكنه من الحفاظ على مكانة فرنسا في أوربا، فذهبت السياسة الفرنسية في عام 1912 الى المصادقة على الاتفاقية الفرنسية الألمانية في الاول من شباط من العام ذاته، وتنظيم الحماية على المغرب من خلال إقامة علاقات طيبة مع إسبانيا، المحافظة على نظام التحالفات والصداقات الفرنسية والرغبة بالسلام من خلال توثيق عرى الوفاق الثلاثي الذي يضم فرنسا وبريطانيا وروسيا، كانت السياسة الفرنسية متمثلة بـ: بوانكاريه في هذ العام مرتابة من السياسة الالمانية التي تحاول تحقيق التقارب من فرنسا، لذلك رفض بوانكاريه أي مسعى الى تحقيق مثل هذا تقارب الفرنسي– الالماني لخشيته ان هذا الاجراء قد يكلفه خسارة علاقاته الدبلوماسية مع روسيا وفرنسا مما يؤدي الى عزلة فرنسا بشكل كامل الامر الذي يجعلها صيداً سهلاً لألمانيا، فكانت السياسة الفرنسية تقوم على اساس أحداث حالة من التوازن داخل القارة الاوربية مع تحسين القدرات العسكرية لفرنسا من خلال زيادة قيمة العناصر الهجومية وتعزيز الوسائل الدفاعية.

---

[1]Ibid,,PP 70-71.
[2]K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit Ibid p.71.
[3]Y.William,German Diplomatic Relations 1871-1945,(NewYork,2006), p. 127.